الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاديات العمل

الموضوع:

النمو الاقتصادي في الجزائر

اثر سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2016 على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية

تحت اشراف الأستاذ: شداد محمد

إعداد الطالبين:

عزوز عبد الله

بليـــل حسين

أجيزت بتاريخ: 23 جوان 2018

لجنة المناقشة:

الاستاذ: بولعباس مختار..... رئيسا

الاستاذ: عـــابد عـلي .....مناقشا

الاستاذ: شداد محمـــد .....مشرفا

السنة الجامعية: 2017-2018

الحمد لله الذي وفقنا ومكننا من إتمام هذه الأطروحة

فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

فالحمد لله أوله وآخره

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة..

إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم

يسعدني أن أتقدم بشكري وتقديري وامتناني للوالدين الكريمين عرفانا بجميلهما، والتماسا

لرضاهما، وتقديرا لتضحيتهما...

إلى زوجتي الكريمة

إلى أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء من دون استثناء.

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال الدراسة أو العمل

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وأخص لذكر الأستاذ المشرف شداد

كما اشكر الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة على كل ماقدموه لنا من توصيات

عزوز عبد الله

شكر و عرفان:

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم
الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا
شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه
صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.
بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر
إلى الوالدي والمرحومة والدتي الذين أعانوني و شجعوني على الإستمرار في
مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من
شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور " شداد محمد" الذي لن تكفي حروف
هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، و التي
ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل، إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية
و علوم التسيير، كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من
بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

بليل حسين

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
كلمة شكر	
الفهرس	
فهرس الجداول والاشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الاول: المفاهيم و النظريات النمو الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	03
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية	05
المطلب الثالث : مقاييس النمو الاقتصادي	08
المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي	11
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	11
المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية	17
المطلب الثالث: نظرية النمو الداخلي– نماذج النمو الداخلي	24
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني : الهيكلة الاقتصادية وسياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	35
المبحث الأول : الوضع الاقتصادي في الجزائر	36
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967–1989)	38
المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية	46
المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2014)	49
المبحث الثاني : هيكلة الاقتصاد الجزائري و خصائص تنميته	56
المطلب الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري	56
المطلب الثاني: الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري	58
المطلب الثالث: قانون النقد والقرض	65
خلاصة الفصل الثاني	68
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية القياسية لأثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	70
المبحث الاول: دراسة تحليلية للفترة 2001–2016	71
المبحث الثاني: النمذجة القياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2015	78
المبحث الثالث: آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم	84
خلاصة الفصل	91
الخـــاتمة العامة	94
المراجـــــــع	97

فائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
I	حجم الاستثمارات خلال الفترة 1962–1966	43
II	استثمارات المخطط الثلاثي 1967–1979	44
III	استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970–1974	45
IV	استثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974–1977	46
V	استثمارات سنتي 1978–1979 بالأسعار الجارية	47
VI	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980–1984	49
VII	استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985–1989	50
VIII	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	55
IX	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	57
X	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010–2014	59
XI	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2016	76
XII	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001–2016	78
XIII	تطور محددات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2015	84

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
I	تصورات آدم سميث	14
II	نموذج سولو Solow القاعدي	23
III	نموذج AK	26
IV	العلاقة بين حجم الدولة و معدل النمو	31
V	تطور معدلات النمو الاقتصادي	76

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	معنى الرمز
UNEP	الأمم المتحدة للبيئة
DGP	الناتج المحلي الإجمالي
CMc	معدل النمو السنوي المركب.
AGR	متوسط معدل نمو الاقتصاد
VGR	تباين معدل نمو الاقتصاد
DTS	حقوق سحب خاصة
SARL	الشركة ذات المسؤولية المحدودة
SPA	شركات المساهمة
GATT	اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية والتجارة
PSRE	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
PCSC	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
ONS	الديوان الوطني للإحصاء
PIB	الناتج المحلي الخام
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
Eviews	برنامج الاحصاء الاقتصادي

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم بإعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير إلى تحسن المستوى المعيشي، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ،الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم، و تعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

و لقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الدولة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي حيث أن تعدد الأزمات الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم على رأسها أزمة الكساد العالمي 1929 كانت بمثابة المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا ، ويعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد ومنحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدامها للسياسة الانفاقية والتي تسعى من خلالها نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية والذي يصطحبه مستوى حياة أفضل.

و من هذا المنطلق بدأ التوجه نحو التوسع في برامج الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، وباعتبار أن برامج الدولة وسياستها تساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر.

كما أن إشكالية الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية تتعلق اساسا في الإختلالات الهيكلية وضعف السيطرة على الموارد والأنشطة الاقتصادية والإعتماد الكبير على حصيلة التجارة الخارجية التي تعد المواد الأولية المصدر شبه الوحيد المعدل لكفة ميزانها، هذه المعطيات التي جعلت الإستقرار المنشود يتمثل في كيفية حل مشكلة الجمود الإقتصادي عموما الإنتاجي خصوصا، وفي كيفية ضمان نمو للطاقات الإنتاجية إلى الحد الذي يسمح بتشغيلها بكفاءة عالية للوصول إلى التنمية الإقتصادية والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي المستدام.

عانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات العديد من المشاكل الإقتصادية التي وقفت عقبة أمام تقدمه في مجال التنمية فالنهج الإشتراكي المتبع وما رافقه من استراتيجية تنموية اتجهت في معظمها نحو ترقية قطاع الصناعات الأساسية خلّف إختلالات هيكلية كبيرة مست الإقتصاد الوطني وعمقت من تدني معدلات

النمو مقابل زيادة في حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة واستمرار العجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وهو ما أدى إلى زيادة بالإعتماد على الخارج للحصول على الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات في مقابل ضخ المزيد من براميل النفط إلى الحد الذي زاد من عمق التبعية.

ولقد بدأت الجزائر في مطلع التسعينيات للقرن الماضي في تطبيق الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعتبر تراجعا عن السياسات الإقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود، هذه الإصلاحات التي أصبحت خيارا محتوما بعد التنازل غير مرغوب لأسعار البترول في السوق النفطية العالمية، فكانت البداية مع أول تقرب نحو الهيئات المالية الدولية نهاية 1989 وبداية 1990 ، لتدخل معها الجزائر في جملة من التعديلات والتصحيحات سواء الذاتية منها أو تلك الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تلتها برامج إنفاقية كبرى تزامنت مع عودة الرواج للسوق البترولية العالمية، كل ذلك لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة وإرساء الإستقرار الإقتصادي المستدام الذي تتحدد عوالمه داخليا ويكون تحت نطاق التحكم المحلي. كل هذه الصعوبات وغيرها دفعت الدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الإقتصادي تهدف إلى إعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق وتحقيق الإستقرار الإقتصادي المنشود.

حيث عرف اقتصاد الجزائر برامج انفاقية تنموية ضخمة مدعومة بنمو العوائد النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط، حيث باشرت الجزائر برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ثم البرنامج الخماسي بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي 2010-2014، ما يبرز إرادة وجهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة إنفاقية تنموية ذات طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

مما سبق نشير الى اشكالية البحث:

و تأتي هذه الدراسة بالارتكاز على التجربة الجزائرية في سياسة الانعاش الاقتصادي والبرامج التنموية المنفذة في الجزائر ومدى تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم تتلخص إشكالية الدراسة في الآتي :

ما مدى تأثير سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 ؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن هذه الإشكالية يتم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها و اختبار مدى صحتها وهي كالتالي:

- تساهم كل من النفقات العامة للدولة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الإيرادات النفطية لها أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي مرتبط بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة و أهميتها: تهدف هذا المذكرة إلى دراسة أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره أحد أهدافها الرئيسية، وذلك عبر تحليل النتائج المحققة خلال الفترة من 2001 إلى 2016 ، التي تشمل تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الدراسات السابقة: اطروحات ماجيستير

- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. (تعتبر كل من الجزائر ومصر والسعودية نماذج من الدول النامية ذات المكانة السياسية والاقتصادية على الصعيد العربي حاول صاحب الاطروحة تكييف سياساتها الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وفق الفلسفة الجديدة التي يقوم عليها و المتمثلة أساسا في المحددات والعوامل الحديثة التي يتطلبها، والخصائص التي تميز كل دولة على حدة).
- أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 (تبنت الجزائر سياسة توسع في الانفاق العام ممثلة في برنامجين ضخمين اللذان اقران في الفترة 2001-2009، وتكمن اهمية الدراسة عي كونها من الجاني النظري تبرز مدى اهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وكذا ابراز الية تأثير سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، اما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول اصار سياسة الانفاق العام المطبقة في الجزائر على النموالاقتصادي).
- أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.(عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة انفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسن العوائد النفطية. وقد

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة).

الحدود الزمنية والدراسة:

لمعالجة الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي القياسي في انجاز هذا البحث حيث يظهر الجانب النظري في البحث باستخدام المنهج الوصفي الذي تم من خلاله عرض نظريات النمو الاقتصادي والتعرض لمفاهيم المفاهيم النظرية حول الاقتصاد الجزائري، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي بغية قياس أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

الإطار الزماني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين2001-2016 نظرا لكونها الفترة التي طبقت خلالها الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية و برامج استثمارية عمومية حيث عرفت الجزائر برامج إنفاقية ضخمة والتي شكلت دافع الدراسة وهو تقييم هذه السياسة في دفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا خصت الجانب التطبيقي وهي صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات ذات العلاقة بالبحث والتي اختلفت من مصدر لآخر بسبب استخدام طرق متنوعة للتوصل إلى حساب المؤشرات المختلفة الأمر الذي قد يقلل من جودة المعلومة عند القياس والتحليل، حيث تم الاعتماد في دراستنا هذه على مصادر ديوان الوطني للإحصاء ONS وتقارير بنك الجزائر.

هيكل البحث:

لقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول حتى يتم معالجة البحث بصورة مفصلة تخلص إلى تقديم إجابة على إشكالية البحث بحيث يأتي كل فصل بمقدمة وخاتمة.

الفصل الأول بعنوان المفاهيم و النظريات النمو الاقتصادي الذي سيتم من خلاله إلقاء الضوء على مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي في المبحث الأول ثم التطرق الى نظريات النمو الاقتصادي وذكر أهم النظريات والمدارس الفكرية للنمو الاقتصادي في المبحث الثاني.

الفصل الثاني بعنوان الهيكلة الاقتصادية وسياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر الذي سيتم من خلاله التعرض الى الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل الاستقلال الى غاية تنفيذ برامج الاستثمارات العامة في المبحث الأول ثم هيكلة الاقتصاد الجزائري و خصائص تنميته بالتطرق الى الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في المبحث الثاني.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 وذلك باختبار أثر متغيرات معدلات النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي، ثم عرض آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم.

الفصل الاول: المفاهيم والنظريات النمو الاقتصادي

تمهيد:

شهدت معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، نموا اقتصاديا كبيرا، يتجلى في حدوث زيادة مستمرة في الدخل الإجمالي الحقيقي، الإنتاج و الاستهلاك من السلع و الخدمات، ليس فقط على المستوى الكلي، وإنما كذلك على المستوى الفردي.

إن الاقتصاديين الكلاسيك، قدموا الأفكار والعناصر الأساسية التي تظهر الآن في النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، وشهدت أبحاث ودراسات النمو الاقتصادي ازدهارا كبيرا، بدءا من عمل Lucas و Romer 1988 و لقد كان لهذه المساهمات الفضل في التخلص من قيود النموذج النيوكلاسيكي، حيث أصبح معدل النمو الطويل الأجل يحدد ضمن النموذج، أي، غياب التقدم التقني الخارجي، ولهذا يطلق عليها اسم نماذج النمو الداخلي.

وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الاساس سيتم التطرق في هذا الفصل، إلى المفاهيم و النظريات الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال المبحثين الأول يتمثل في مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي ماهيته تطوراته ومقاييسه والمبحث الثاني نتطرق الى نظريات النمو الاقتصادي بدءا بنظريات ونماذج الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ثم الفكر الكينزي وصولا الى نظريات ونماذج الفكر المعاصر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها التنموي، فالاقتصاديات المتخلفة ترغب في القضاء على التخلف والفقر، إضافة إلى ضمان الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية و البشرية، و لهذا فهي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة تبدو أكثر حرصا في الحفاظ على مستويات عالية من الاستخدام، فضلا عن ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها، لذلك ينبغي عليها أن تستمر في النمو بمعدل مُرض.

على الصعيد الاقتصادي، يعتبر معدل النمو مؤشرا على درجة تحقيق معظم أهداف السياسة الاقتصادية :معدل الزيادة في رأس المال و العمل، الزيادة في الثروة المادية و رفاهية المجتمع، زيادة القدرة على خلق فرص عمل مربحة، توسيع القاعدة الضريبية لتعبئة الموارد اللازمة لتطوير الخدمات العامة، درجة القوة الاقتصادية للبلد مقارنة ببقية بلدان العام.

المطلب الأول :ماهية النمو الاقتصادي

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي.[1]

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي ، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

والنمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، و من خلال عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي وهذه المقاييس هامة جدا للتعرف على معدلات النمو و الدخل و التعريف الأول أكثر مناسبة لمن يهتم بالأمن القومي وحساب معدلات النمو الاقتصادي، و التعريف الثاني والخاص بدخل الفرد من الناتج القومي يعتبر هام عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدول.[2]

أ. النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، 2000، ص51.

[2] محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر ، 2002، ص 05.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص 73.

فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي، لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد، على الرغم من زيادة الإنتاج.

و من جهة أخرى، حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج و هذا في دالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل[1].

و وفقا لذلك فإن: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

ب. إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، و على ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي — معدل التضخم

ج. إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة ، حيث أن أي زيادة قصيرة الأجل في الإنتاج خلال فترة معينة يتبعها انخفاض مماثل في الفترة المقبلة، لا تعني النمو الاقتصادي، أي لا بد من استبعاد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحد نتيجة لعوامل عرضية، و يمكن ملاحظة أن الزيادة الموسمية، العرضية أو الدورية في الناتج لا تحقق شروط النمو الاقتصادي المستدام.[2]

و بصفة عامة، يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع و الخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، فهي تشير إلى تلك العملية التي بموجبها، وإلى جانب حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، يتم الحد من التفاوت في توزيع الدخل، الفقر، الأمية والمرض، و بعبارة أخرى، يكون هناك تحسن في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .أي أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الرفاهية الاقتصادية.

[1] D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 3rd ed.; Tata McGraw-Hill Education Private Limited; New Delhi; India; 2010, p583.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق ، ص 75.

التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة الى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

وفقا لوجهة النظر التقليدية، يتم تعريف التنمية الاقتصادية من حيث الزيادة في الدخل القومي أو متوسط الدخل الفردي.

وفقا لوجهة النظر الحديثة للتنمية الاقتصادية، فإنه يتم تعريفها من حيث الرفاهية الاقتصادية Economic Welfare. كما تعرف على أنها تلك العملية التي يتم بموجبها تخفيض معدلات الفقر، البطالة، و التفاوت في توزيع الدخل.

وبصفة عامة، تشير التنمية الاقتصادية إلى العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و تحد من خلال تغييرات هيكلية و مؤسساتية هامة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، تعزيز الرفاهية الاقتصادية، و توجيه الاقتصاد نحو مرحلة النمو الذاتي المستدام.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية

كما اتسمت الاقتصاديات النامية باعتمادها على قطاعات أولية كالزراعة ، التعدين بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو و ارتفاع عدد السكان ، و هكذا بدأت أدبيات الفكر الاقتصادي تشهد استخدام مفهوم جديد للنمو هو التنمية الاقتصادية تميزا لوضع الدول النامية و احتياجاتها عن مجرد عملية النمو حيث يتضح من واقع حال هذه الدول أن ما تحتاجه أكثر من مجرد النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة الدخل القومي مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى المعيشة أو متوسط دخل الفرد فإنها في حاجة إلى توجيه قدر كبير من مواردها لأغراض الاستثمار وتحقيق معدل نمو في الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، فالنمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من النتائج من الناحية الكمية ، بينما تتضمن التنمية زيادته و كذا تنويعه كميا و نوعيا ، فضلا عن التغيرات الهيكلية ،الفنية و المؤسساتية التي يتم بها الإنتاج فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية ،بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، المرجع السابق، ص56.

1. التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فالبعض يعرفها على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي. و يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ،و على العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و هذا الأمر كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي و على الرغم من أن العديد من الدول تحقق معدلات نمو مرتفعة أي زيادة كبيرة في الناتج المحلي إلا أنها معظم هذه الزيادات تستأثر بها الطبقة الغنية و لا تستفيد الطبقة الفقيرة إلا من زيادات متواضعة ، أما التنمية الاقتصادية فهي من أهدافها أن يصاحب هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع الأساسية خاصة التي تحتاج إليها الطبقة الفقيرة[1].

إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي ، أي ازدياد إجمالي في السلع و الخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان ، أما النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هو أساسي لها ، إلا أن النمو و إن كان أساسي فإنه كما ذكرنا ليس مرادفا تماما للتنمية و لا يكفي وحده فقط ، إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط ، بل أشياء أخرى كثيرة ، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة و استبدال العمل البشري المرهق بالآلات و التكنولوجيا و القضاء على الجوع و المرض ، ونشر العدالة الاقتصادية و المساواة في مجتمعات تلك الدول ، و التحول من إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة. و تطوير الصناعة و تنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها ، و تحقيق الاستقلال الاقتصادي و زيادة مكانة البلد على الصعيد الدولي. و هكذا فان السعي وراء التنمية يشمل بالنسبة للكثير من تلك الدول على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية و غير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصاد.[2]

التنمية المستدامة : تدل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و التقني و الحفاظ على نظم و موارد الأرض الطبيعية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، المرجع السابق، ص57.

[2] اسماعيل شعباني ، التنمية الاقتصادية ، دار هومة ، الجزائر ، 1997 ، ص 59.

عرف العالم خلال العقود الثلاثة الماضية وعيا كبيرا بأن نموذج التنمية الحالي(نموذج الحداثة)لم يعد مستداما، بسبب تسبب نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما أدى بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى تبني نماذج تنموية بديلة مستدامة تعمل على تحقيق التوافق بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة والحفاظ على البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان الذي قدمه في السبعينات UNEP الأمم المتحدة للبيئة برنامج تنمية بدون تدمير Development without Destruction الذي تم تطبيقه في الثمانينات ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمعة الأرض سنة 1992. وقد اهتم تقرير التنمية الإنسانية العالمي عام 1995، بعنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال.[1]

2. الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

في كثير من الأحيان، لجأ البعض إلى استخدام المصطلحين" النمو الاقتصادي "و " التنمية الاقتصادية "بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، إلا أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين، حيث قام بعض الاقتصاديين بتوضيح أهم الاختلافات بينهما كما يلي:

أ. النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد، حيث يهتم بالزيادة في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل .و من جهة أخرى، تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسع، متعدد الأبعاد، حيث تتعلق بكل من الدخل و التغييرات الهيكلية، ففي حالة التنمية الاقتصادية، إلى جانب الزيادة في الدخل القومي، يكون هناك تغيير في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي للبلد.[2]

ب. يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا، في حين تمثل التنمية الاقتصادية مفهوما كميا و نوعيا في آن واحد.

[1] عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة، السعودية، 2007 ، ص 3.

[2] T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07 ; p.8

ج. تشير التنمية الاقتصادية إلى مشاكل الدول المتخلفة في حين أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك المشاكل المتعلقة بالدول المتقدمة . كما أن مشاكل الدول المتخلفة تتعلق بتنمية الموارد غير المستخدمة، على الرغم من أن استخداماتها معروفة، في حين ترتبط مشاكل الدول المتقدمة بالنمو، فمعظم مواردها معروفة بالفعل ومطورة إلى حد كبير.

و بصفة عامة، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تشمل تغييرات في عرض عوامل الإنتاج من جهة، و في الطلب على المنتجات الذي يقوم على العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية من جهة أخرى. بينما النمو الاقتصادي يمثل نتيجة لهذه العملية الطويلة من التنمية.

ولهذا فثمة فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.

المطلب الثالث : مقاييس النمو الاقتصادي

تمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل و المعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

و بشكل عام، يتم استخدام الناتج المحلي الإجماليDGP وكذلك متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج كأهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي.

1. الناتج المحلي الإجمالي:GDP

حسب سيمون كوزنتس Simon Kuznets بهدف قياس النمو الاقتصادي، يمكن استخدام معيار نمو الدخل القومي أو الناتج ، الإجمالي الذي ينتجه سكان البلد و بأسعار ثابتة[1].

فالنمو في الاقتصاد يعكس الزيادات في الطاقة الإنتاجية(توسع الناتج المحلي الإجمالي و التغيرات في معدل استخدام هذه الطاقة(نسبة الزيادة).

ممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من ثلاث مقاربات مختلفة:

[1] Taradas Bandyo Padhyay ; " On measuring economic development " ; in Subrata Ghatak and Paul Levine (eds.) ; Development Macroeconomics :Essays in memory of Anita Ghatak ; Routledge ; London and New York; 2009 ; p.49

من خلال الإنتاج: ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرَّف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج.

من خلال الإنفاق: ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).

من خلال الدخل: ويكون بجمع كل المداخيل المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي GDP القيمة السوقية الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة تقدر بسنة واحدة.

كذلك، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي y من حيث إجمالي الإنفاق القومي السنوي للاقتصاد، و الذي يضم إجمالي الإنفاق المحلي و صافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري). يضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص (الأفراد و العائلات) أي (الاستهلاك C) إجمالي نفقات قطاع الأعمال أو المؤسسات (الاستثمار I) ومجروع نفقات القطاع العام (الإنفاق الحكوميG) صافي المعاملات التجارية الخارجية هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات X ناقص الحجم الكلي للواردات M و من ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

يحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في كل قطاع من القطاعات المشار إليها سابقا، و المبنية في المعادلة السابقة حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت.

2. الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي، و قد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل.[1]

3. متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

لأغراض المقارنات الدولية للأداء الاقتصادي، يستخدم عادة مؤشر النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلد على زيادة الإنتاج نسبة إلى معدل نمو السكان ، أو بالأحرى ، بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني.

و في هذا الصدد، يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس دالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان.

[1] محمد عبد العزيز عجرية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية"، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

حيث يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع و الخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد.[1]

يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فبدون شك، فهذا يدل على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله، و من جهة أخرى، حدوث زيادة في الناتج الإجمالي قد تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي، ولكن ليس في جميع الحالات. حيث يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، و بالتالي، في هذه الحالة، سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو= (الدخل القومي الحقيقي في الفترة التالية– الدخل القومي الحقيقي في الفترة السابقة) / الدخل القومي الحقيقي في الفترة السابقة

يستخدم هذا المعدل فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين متتاليتين، و لا يستخدم لقياس معدل النمو المركب.

$$Y_N = Y_0(1 + CM_c)^N$$

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

يمكن حساب معدل النمو السنوي المركب (CMc) بالطريقة التالية: [2]

حيث:

CMc : معدل النمو السنوي المركب .

N : فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة .

$Y0$: متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس .

[1] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 10

[2] محمد عبد العزيز عجرية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية"، مرجع سبق ذكره ، ص 91–92.

YN : متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة (N).

على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما و صدقا عند قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أن إحصائيات السكان و الدخول غير كاملة و غير دقيقة، وكذلك فإن أساس المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته و دقته نظرا لاختلاف الأساليب و الطرق التي يحسب بناءا عليها.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته و قد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، اذ يقول جيمس توبين: ان مشكل النمو لم يطرأ عليه أي جديد، فالاقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل، وذلك يعني أن التطلع الى مستقبل اقتصادي هو الذي يدفع الى تطور نظريات النمو الاقتصادي.
و سوف نتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءا من الاقتصاديين الكلاسيك.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

لقد استحوذت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور والأرباح أفكار الاقتصاديين وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال Adam Smith و Malthus وRicardo Marx وغيرهم و قد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي،[1] و قبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة ، و الوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة و لهذه المدرسة الفكرية.

أ. نظرية آدم سميث Adam Smith (1723–1790):

يعتبر آدم سميث أحد أهم المساهمين، الذين وضعوا الأسس و القواعد الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من أنه لم يقم بتطوير نظرية للنمو على المدى الطويل، إلا أن الآراء التي جاء بها في كتابه An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations تمثل بداية التفكير الاقتصادي المنظم و

[1] مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ،دار وائل للنشر ،الاردن الطبعة الأولى، 2007 ، ص 55،56.

المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، حيث أشار إلى أهمية تقسيم العمل و التخصص كمفتاح لنمو إنتاجية العمل، كما أكد أيضا على دور الادخار الذي يشكل أساس تراكم رأس المال، و تتمثل أهم النقاط الرئيسية لنظريته فيما يلي:

تراكم رأس المال: يمثل تراكم رأس المال النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية آدم سميث فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الإنتاجية، و التي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج أو الدخل القومي، وهذا ما يعني النمو الاقتصادي.[1]

حسب آدم سميث فإن الطريقة الوحيدة لزيادة الثروة وهي زيادة الإنتاج، ولتي تتطلب بدورها المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، لهذا الغرض، يجب تكوين المزيد من رأس المال، والذي يتحقق من، خلال المزيد من الادخارات، التي تنجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي، ومن تخصص العمل فمن خلال تراكم الأرباح، فإن مخزون رأس المال ينمو على مدار الزمن، و بالتالي، تتحقق زيادة في الإنتاج للفترات المقبلة.[2]

لذلك أكد على دور الادخار باعتباره عامل مهم في تراكم رأس المال، و افترض أن كل الادخار يتم استثماره ، و لهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي و تنمية دون وجود ادخارات.

تقسيم العمل: يعتبر آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي ثروة الأمة، فهو يرى بأن أعظم تحتن في القوى الإنتاجية للعمل، و هو آثار تقسيم العمل فمن خلال بحثه ودراسته استخلص أن هناك ثلاث مزايا لتقسيم العمل ، كل منها يؤدي إلى زيادة الثروة الاقتصادية:

- زيادة مهارة و براعة العمال من خلال ما يسمى ب "التعلم بالممارسة "، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.
- توفير الوقت الضائع عند الانتقال من أداء وظيفة معينة إلى أخرى.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص، فهذا الابتكار ينتج عن تركيز و توجيه اهتمام العامل لأداء مهمة معينة سببها تقسيم العمل.

يعتمد تقسيم العمل و القدرة على التخصص على دجم التوق، و بالتالي على تراكم رأس المال، ومع تحسن وسائط النقل فإن حجم السوق يزداد و يصبح العمل أكثر تخصصا، و تزداد الإنتاجية، و من جهة أخرى، فإن حجم السوق

[1] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 42

[2] اسماعيل شعباني ، التنمية الاقتصادية ، مرج سبق ذكره، ص 76.

بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد مستوى الإنتاجية، متوسط نصيب الفرد من الدخل و القوة الشرائية.[1]

القانون الطبيعي و سياسة عدم التدخل "دعه يعمل: دعا آدم سميث إلى فلسفة العمل الحر و المستقل، حيث تمثل زيادة الدخل القومي النتيجة الطبيعية للأداء الحر للقوى الاقتصادية، و ذلك لأن كل فرد لديه دافع طبيعي لزيادة رفاهيته الشخصية من خلال زيادة الادخار والاستثمار، و بالتالي، فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة حتمية لهذا الدافع أو القانون الطبيعي، ويرى أن القانون الطبيعي يتفوق على قانون الدولة لأنه عادل و أخلاقي، و بهذا فقد أكد على مبدأ عدم تدخل الدولة (سياسة دعه يعمل) ، أي أنه ينبغي على الدولة أن لا تفرض قيودا على حرية الفرد في العمل، فهي تعتبر بمثابة قوة دافعة لتعزيز متغيرات النمو مثل: الادخار، الاستثمار، ...الخ. يعتقد آدم سميث أن الاقتصاد ينظم دائرا بواسطة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية ، كما يعتبر أيضا أن النظام الرأسمالي يضمن وجود سوق منافسة حرة تسهل عملية التبادل الحر للسلع و الخدمات على أساس تقسيم العمل.

أعوان النمو الاقتصادي و التجارة الحرة: يعتبر آدم سميث أن المزارعين، المنتجين و رجال الأعمال يمثلون الأعوان الاقتصادية الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث أكد بأن التجارة الحرة و المنافسة التامة في السوق المفتوحة لدفع المزارعين، المنتجين و رجال الأعمال إلى توسيع الأسواق كلا من المحلية و الدولية، مما يحفز بالتالي عملية النمو الاقتصادي بترعة كبيرة، فهو يعتبر أن الزراعة، الصناعة إلى جانب التجارة هي أنشطة مكملة لبعضها البعض تماما، كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظره أداة مهمة في توسيع السوق، و أن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد.[2]

التنمية الاقتصادية هي عملية تدريجية و تراكمية تؤدي إلى ظهور حالة الثبات: يرى آدم سميث أن التنمية الاقتصادية ليست عملية مفاجئة، فهو يأخذ بفكرة النمو التراكمي حيث يعتقد بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية و تراكمية، فخلال مرحلة التوسع، فإن جميع متغيرات النمو الاقتصادي تتحرك في الاتجاه الصاعد، أي يرتفع الادخار، تراكم رأس المال، العمالة، الأجور، الدخل و الطلب، يتوسع السوق و يتم امتصاص الزيادة في الإنتاج، و بالتالي تتوسع عملية التنمية الاقتصادية، و تستمر متغيرات النمو في التضاعف، و لكن مرحلة التوسع لا تستمر إلى الأبد، حيث تكون هناك بعض الحدود، لإمكانيات التوسع، و التي قد تم الاعتراف بها من قبله حيث تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد و ثبات عوائد الإنتاج، و أن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح و من ثم تكوين رأس المال، و

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[2] اسماعيل شعباني ، التنمية الاقتصادية ، مرج سبق ذكره، ص 80.

ينتهي تقدم المجتمعات وبهذا يصل الاقتصاد إلى حالة الثبات أو الركود و التي تعرف على أنها تلك الحالة التي يصل خلالها تراكم رأس المال و حجم السكان إلى الحدود القصوى، و بالتالي، قد لا يستطيع التقدم أكثر من ذلك.

و لهذا فإن الركود الاقتصادي أمر حتمي، ذلك لأن إنتاج الأرض و العمل يمكن زيادته من حيث القيمة من خلال إما زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية، و أن هذه الأخيرة يمكن أن تحد إما بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال. أما زيادة عدد العمال فلا يمكن أن تحد بشكل كبير إلا نتيجة لزيادة رأس المال، و لهذا فإن زيادة رأس المال ضرورة حتمية.

فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات دخول رأس مال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد، ونلخص تصورات آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم I: تصورات آدم سميث

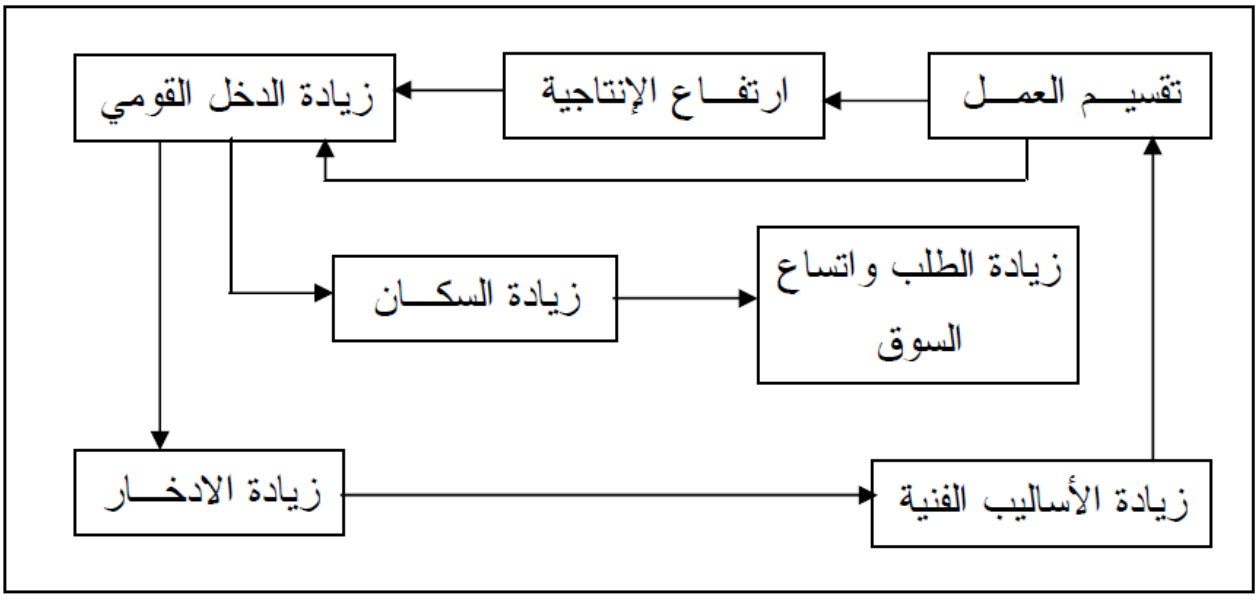

المصدر : مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

ب. نظرية ديفيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823):

طرح الاقتصادي الكلاسيكي الشهير **ديفيد ريكاردو** نظريته الخاصة بالنمو الاقتصادي في كتابه The Principles of Political Economy and Taxation سنة 1817.

ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال (إعادة استثمار الأرباح) و لخص فكره في نظرية التوزيع.

توزيع الدخل وأثره على تراكم رأس المال : يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال وبالتالي معدل الربح ،وقسم المجتمع إلى ثلاث يصف الطبقات الاجتماعية التي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل.

العاملين بأجر : الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف (الأجر الطبيعي: و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة).

الرأسماليون : الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت ومقدار الأجور المدفوعة. (ملاحظة: يقول ريكاردو أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها، ولكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به لإنتاج الأدوات والآلات المستخدمة و هذه هي نظرية " قيمة العمل)

ملاك الأراضي: (إيجار الأرض) يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم. يرى ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى .وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي .هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع) ، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء.

و هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك لأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم.

ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.[1]

ج. نظرية مالتوس Malthus للسكان و النمو الاقتصادي:

إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

و يرى مالتوس أن على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ،و قد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ،و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح حينها مالتوس فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

وذكر مالتوس أن عدد السكان ينمو بمتتالية هندسية (1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية (1)،2،3، 4 الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء، مما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة و انخفاض دخل الفرد.

ويؤكد مالتوس ان نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ،و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأسمال .وبشكل عام فإن النظرة المتشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديث للسيطرة على حجم السكان و من جهة أخرى إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة، فالتقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كان وراء تشاؤم الاقتصاديين الكلاسيك.

د. نظرية Karl Marx كارل ماكس:

يمثل كارل ماكس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية وصعود الاشتراكية، حسب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي، تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو و الازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في

[1] عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 31.

المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فانهيارها هو أمر حتمي لا مفر منه بسبب الأزمة التي ترافق دالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي، وفي نهاية الأمر، فإن النظام الرأسمالي يتم استبداله بالنظام الاشتراكي.[1]

كما اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأسمال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد أدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض و ارتفاع حصتي الأجور و الريع، و بالنسبة لماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالات فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأسمال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل) ، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل ، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال ، فتنهار الرأسمالية ،إن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ،لكن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة لأجور الحقيقية ، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس.[2]

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية

إن التحول الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر نتج أساسا عن التحقيق الناجح للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، هذا النجاح الاقتصادي الذي تميز بإرتفاع الأجور الحقيقية، ارتفاع معدلات الأرباح، و التقدم التكنولوجي – تجاوز النمو السكاني و قام بإزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسكيين حول دالة الثبات و الركود الاقتصادي، ونتيجة لذلك، تم الاهتمام بالمشاكل القصيرة الأجل، و انتقل التركيز إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد.

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره ،ص 60.

[2] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013 ، ص 37.

و تشير معظم النظريات النيوكلاسيكية للنمو الابتكارات و التقدم التكنولوجي. كما تم افتراض إمكانية الإدلال بين رأس المال و العمل، و هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، و بذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

1. نظرية شومبتير Joseph Schumpeter:

طرح الاقتصادي الألماني شومبتير نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه " نظرية التنمية" سنة 1911 باللغة الألمانية، التي ظهرت باللغة الإنجليزية خلال سنة 1934، يعتبر شومبتير الابتكارات بمثابة القوة الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي، و قد قدم مفهوما مختلفا للتنمية الاقتصادية مقارنة بالاقتصاديين الكلاسيك، حيث قال بأن التنمية الاقتصادية هي تغير تلقائي و غير مستمر في قنوات التدفق الدائري، اضطراب التوازن، و الذي يغير و يزيح دالة التوازن السائدة سابقا، فالتنمية الاقتصادية هي نتيجة لحدوث اضطرابات في النظام، حيث تحصل بشكل قفزات دون انسجام و هي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد.

اتجاه النرو عند شومبتير ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده و أن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير ملائمة و ذلك لسببين: الأول، توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده . والثاني، هو مع توسع الإنتاج يحد فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية و بالتالي يزيد من مخاطر الابتكار.[1]

يتحدث شومبتير عن الاقتصاد الذي يقع في دالة توازن ثابت حيث يمثل التدفق الدائري أساس هذا التوازن، والذي يتميز بالخصائص التالية:

- جميع الأنشطة الاقتصادية هي أساسا متكررة، و تتدفق في دورة مألوفة و روتينية.
- العرض و الطلب على السلع المنتجة هما في دالة توازن عند كل نقطة يمنية.
- هناك مستوى أمثل للإنتاج في الاقتصاد.
- جميع المؤسسات المتواجدة في النظام هي في دالة توازن منافسة تامة.
- في ظل التوازن الثابت، فإن الأسعار تساوي التكلفة المتوسطة للإنتاج، و بالتالي فإن الأرباح تساوي صفر، كما تميل أسعار الفائدة أيضا إلى أن تكون مساوية للصفر، ولا توجد بطالة إجبارية في الاقتصاد.

تبدأ عملية النمو انطلاقا من دالة الثبات بواسطة المنظم أو المبتكر والذي يمثل المحرك الرئيسي للنمو، فالمنظم عند شومبتير ليس شخصا ذو قدرة إدارية عادية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا، أي، تجربة جديدة، اختراع جديد،...الخ.

[1] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، ص 40.

حسب شومبتير تمثل الابتكارات السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، فهو يعتقد بأن النمو ليس عملية تلقائية، وإنما هو عبارة عن عملية تبدأ فقط من خلال الابتكار أو التجديد ويتضمن الابتكار عدة عناصر منها:

- تقديم منتوج جديد.
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- فتح سوق جديد.
- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.
- إقامة تنظيم جديد للصناعة مثل إنشاء دالة احتكار من خلال إتحاد احتكاري.

من خلال هذه الابتكارات يقوم المبتكر أو المنظم بإحداث تغييرات جوهرية في تنظيم الإنتاج، و بالتالي إيجاد آفاق جديدة للنمو.

ولكي يقوم المنظم بوظائفه، فإنه يتطلب شرطين و هما: أولا، يجب أن تتوفر لديه المعرفة الفنية حتى يتمكن من تقديم منتجات جديدة، و ثانيا، يجب أن تكون لديه القدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الائتمان.

2. النظرية الكينزية:

كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظرا قبل الثلاثينات من القرن العشرين و لم تتخلله أية مشكلات حتى جاءت أزمة الكساد العظيم خلال الفترة 1930-1939 والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، و بذلك الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي خاصة مع ظهور النظرية الكينزية للدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.[1]

إن الاقتصادي الشهير كينز Keynes لم يقترح أي نظرية منفصلة خاصة بالنمو الاقتصادي، حيث ركز على شروط تحقيق دالة النمو المستقر في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، و بهذا يعتبر الاقتصاد الكينزي أكثر ملاءمة للبلدان المتقدمة، في حين أن كينز لم يكن مهتما بدراسة مشاكل النمو الطويل الأجل للبلدان النامية، و مع ذلك، فقد قام بتحليل دقيق للمعلمات الرئيسية للنمو، مثل: الطلب الفعال، الميل إلى الاستهلاك، الميل إلى الادخار، المضاعف،...الخ، حيث أصبحت تمثل هذه المعلمات الركيزة الأساسية للنظريات الحديثة للنمو و التنمية، فنموذجHarrod- Domar للنمو الاقتصادي، على سبيل المثال، ينطلق من التحليل الكينزي لمعلمات النمو.

قدم كينز آراءه حول التنمية الاقتصادية في عمله الشهير Economic Possibilities for Our Granchildren سنة 1930 حيث يبرز هذا الكتاب أربعة عوامل رئيسية في سياق النمو الاقتصادي:

- القدرة على السيطرة على ارتفاع عدد السكان.

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره ،ص 73.

- التصميم و العزم على وقف الحروب الأهلية و الخلافات المدنية.
- التقدم العلمي.
- تراكم رأس المال.

كما أن كتابه الآخر The General Theory of Employment, Interest and Money كان بمثابة المرجع الرئيسي لصياغة نماذج النمو من قبل أتباعه.

يحدد كينز النمو مع الارتفاع في مستوى الدخل القومي. يعتمد الدخل القومي لاقتصاد رأسمالي خلال فترة قصيرة على حجم العمل المستخدم، و ذلك لأن جميع عوامل الإنتاج (ما عدا العمل) يفترض أنها ثابتة في المدى القصير، و تجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال مستوى الطلب الفعال والذي يشير إلى نقطة التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي، و بعبارة أخرى يشير الطلب الفعال ببساطة إلى ذلك المستوى من الطلب الذي يساوي العرض الكلي في الاقتصاد، و قد اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، و بالتالي وفقا لنظرية الكينزية: $Y = f(N)$

و هذا يعني أن مستوى الدخل أو الناتج القومي (Y) يعتمد على مستوى العمالة (N) و نظرا لأن مستوى العمالة يعتمد على مستوى الطلب الفعال (ED) فإنه يمكن كتابة ما يلي: $Y = f(ED)$

فالنموذج الكينزي الأصلي يركز على نقص الطلب، و يشير إلى احتمال حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، و قد ركز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل كينز نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا. و بموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.[1]

3. نموذج Harrod- Domar

إن الاهتمام الحديث بدراسة نظرية النمو يبدأ من خلال نموذج هورد – دومر حيث يستند هذا النموذج على تجارب النمو في الدول المتقدمة، و قد حاول شرح متطلبات النمو المستقر في هذه الدول. قام كل من هورد و دومر بصياغة تمديد ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية "الستاتيكية"، اولا استخراج معدل نمو الدخل الذي من شأنه أن يوفر ديناميكية في مسار التوازن من فترة إلى أخرى، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، فعملية الاستثمار تساهم في توليد الدخل و ترفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. و يؤكد نموذج بأنه من أجل

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، ص 73-74.

الحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضرن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال.

ويستند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.
- هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.
- النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار و معامل رأس المال نسبة مخزون رأس المال إلى الناتج K/Yهما ثابتين.
- ثبات المستوى العام للأسعار و كذلك أسعار الفائدة.

4. نظرية روبرت سولو: Robert Solow

قدم الاقتصادي النيوكلاسيكي البارز روبرت سولو نموذجا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في مقاله مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي A Contribution to the Theory of Economic Growth سنة 1956 و قام بطرح نموذجه على المدى الطويل ، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى و الفقر بين الدول ،حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما : رأس المال و العمالة.[1]

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بينة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج هارود دومار ، سولو رد بالتخلي عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية ،التي سمحت درجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج ،في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار ، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.
- دالة الإنتاج هي دالة Cobb-Douglas ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج Kو L.

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

[1] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز. $C = cY \Longrightarrow S = (1 - c)Y = sY$
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو n فإن عرض العمل ينمو كذلك ب n وذلك لأن:

$$\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

يتكون نموذج سولو " Solow " من نموذجين مختلفين وهما:

النموذج القاعدي:

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لسولو يتكون مما يلي:

1. الإنتاج الفردي من الشكل: $y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k^{\alpha}$ حيث $k = \frac{K}{L}$
2. تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل: $\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه بأقساط ثابتة، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I = S = sY \Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \quad \ldots\ldots$$

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log k = \log K - \log L$$

$$\Rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} .$$

3. معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d\log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int ndt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad ; \quad L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0\, e^{nt}$$

لتصبح العالقة على الشكل التالي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n$$

$$\Rightarrow \dot{k} = s\varphi(k) - (\delta + n)k \quad \ldots\ldots$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار، وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل II: نموذج سولو Solow القاعدي

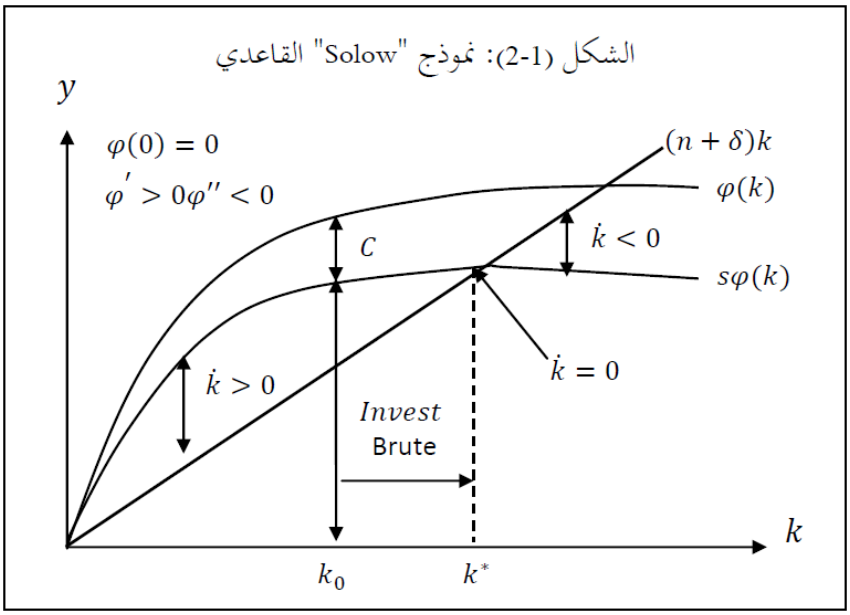

المصدر: مدحت محرد القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 76

نموذج سولو مع الرقي التقني:

استنادا إلى النموذج القاعدي ل " Solow " فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك ادخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

4. حسب " Harrod " يكون التقدم حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل $(Y = f(K, AL)$
5. حسب" Solow " يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم رأس المال $(Y = f(AK, L)$
6. وما " Hicks " فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني $(Y = Af(K, L)$

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية بدءا من كينز جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة

التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل وعليه، فإن دالة الإنتاج تكون من شكل: $Y = f(K, AL) = k^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$

وحيث أن A يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت $(\frac{\dot{A}}{A} = g)$ وعليه، فإذا كان:

- تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل $\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$
- وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل $y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} = k^{\alpha}A^{1-\alpha}$

وبوضع $(\tilde{k} = \frac{k}{A})$ و $(\tilde{y} = \frac{y}{A})$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل: $\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}A^{-\alpha} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة. وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية " Solow "وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.[1]

المطلب الثالث: نظرية النمو الداخلي– نماذج النمو الداخلي–

في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي ليس مرضيا من النادية النظرية كأداة لدراسة محددات النمو الطويل الأجل، حيث توقع هذا النموذج أنه في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فإن جميع الاقتصاديات سوف تقترب من دالة الثبات مع توقف النمو الفردي النمو الفردي الصفري، وتمثل السبب الرئيسي لذلك في تناقص عوائد رأس المال، و لقد كانت الطريقة المقترحة للتخلص من هذه المشكلة و هي توسيع مفهوم رأس المال، خاصة ليشمل رأس المال البشري، و من ثم افتراض أن تناقص العوائد لا ينطبق على هذه الفئة الواسعة لرأس المال.

[1] مدحت محرد القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

و في المقابل، كان هناك رأي آخر هو أن التقدم التكنولوجي في شكل توليد أفكار جديدة يمثل الطريقة الوديدة التي تمكن الاقتصاد من التخلص من تناقص العوائد في المدى الطويل، وهكذا أصبح من الضروري تجاوز معاملة التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي، حيث يجب تفسير هذا التقدم ضمن نموذج النمو، و قد أطلق على النماذج التي تقوم على هذه الفكرة، اسم نماذج النمو الداخلي، و التي تفترض وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض.[1]

1. نموذج " Rebelo "

إن الحفاظ على المعدلات المترفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرّق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض " Rebelo,1991 " في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي ($\alpha=1$) ، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK$$

وحيث A :ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع المادي والبشري.

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " Solow " كما يلي:[2]

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

وحيث عدد السكان ثابت أي:

$$(\dot{L} = nL = 0)$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج " AK " وذلك كما يلي:

[1] خالد محمد السواعي،"التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006، ص45.

[2] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، مرجع سبق ذكره، ص53.

الشكل III: نموذج AK

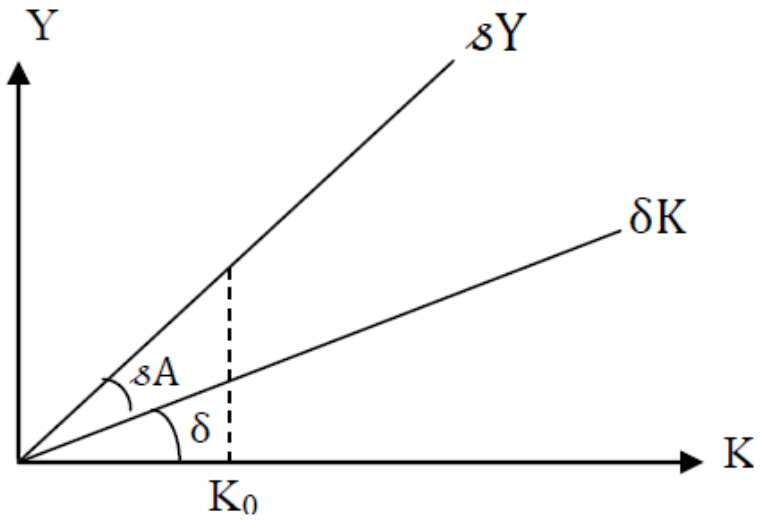

المصدر: كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، مرجع سبق ذكره، ص54.

يمثل الخط الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، وأما فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة K0 وانطلاقا من نموذج " Solow " ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى &. أما نموذج AK ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لA .

إن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصادgY هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار الادخار، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = gY$$

2. نموذج Robert Lucas:

من بين أسباب ضعف نموذج AK السابق، هو استخدامه لمفهوم رأس المال الموسع، حيث أن العامل الأساسي للإنتاج "العمل" ليس لديه مساحة أكبر ضمن هذا النموذج، كما أن رأس المال البشري لا يتراكم مباشرة. ولكن هناك طريقة أفضل للتعبير عن هذا النموذج و هي بتمثيل مخزون رأس المال الإجمالي ضرن نموذج ثنائي القطاعات والذي يحتفظ خلاله مخزون رأس المال المادي بمفهومه العادي، بينما يكون لرأس المال البشري قانونا للتراكم خاص به. و هي الفكرة التي استخدمها Lucas سنة 1988، حيث قدم نموذجا ثنائي القطاعات مع رأس المال البشري وذلك بالاستناد على نموذج Uzawa ويعتبر هذا النموذج باختصار النموذج الأول الذي يستخدم رأس المال البشري كمخزون خاص، و الذي يقتم القوى العاملة إلى مجروعتين مختلفتين.

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، وأما$(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1-\mu)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة " Cobb-Douglas " وهي:

$$(Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta})$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج" Solow " ، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-\mu)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

3. نموذج Paul Romer:

حسب " Romer " فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تده ورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة وفي حالة المنافسة غير التامة، وهو يعتمد على مجموعة من الفرضيات.[1]

أ. فرضيات النموذج: يفترض النموذج ما يلي:

الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوي (R&D) هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.

دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، وهي من شكل $(Y = K^{\alpha}(ALy)^{1-\alpha})$، وحيث $(0 < \alpha < 1)$

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص55.

فإذا تم اعتبار (A) وهو رصيد الأفكار عاملا للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، وحيث يتراكم (K) وهو رصيد رأس المال مثلما هو في نموذج " Solow " بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة اخرى الادخار بمعدل ثابت & ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $(\frac{\dot{L}}{L} = n)$ وحيث أن A في هذا النموذج داخلي المنشأ، وهو يتراكم عبر الزمن A_t، مما يخلق الأفكار الجديدة .A في أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها L_A مضروبا في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار γ وعليه:

$$\dot{A} = \gamma L_A$$

$$L = L_A + L_Y$$

وحيث L_y هي الإنتاج المباشر، بينما L_A هي إنتاج الأفكار أو التكوين.

ب. معدل النمو المتوازن: يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y = g_K = g_A$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي، حيث وانطلاقا من العلاقة $\dot{K} = sY - \delta K$ فإنه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b\frac{L_A{}^{\lambda}}{A^{1-\rho}}$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $(\frac{\dot{A}}{A} = g_A)$ وهو ثابت، وحيث أنه بعد الاشتقاق اللوغاريتمي ينتج ما يلي:

$$0 = \lambda\frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1-\rho)(\frac{\dot{A}}{A})$$

وبمعلومة أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين $(\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n)$ فإنه يمكن كتابة:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1-\rho}$$

توضح هذه العلاقة الأخيرة أنه في المدى البعيد يحدد g^* بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وحيث أنه عندما تكون $(\lambda = 1)$ و $(\rho = 0)$ فإن $(\dot{A} = b\dot{L}_A)$.

فإذا كانت b ثابتة فإن bL_A يكون ثابتا هو الآخر، وعندما يؤول t إلى ما لانهاية فإن A يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون n كبيرا بالكفاية، وهي

الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن n متناقصة أو ثابتة. وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن $(\rho = \lambda = 1)$ ومنه، يصبح:

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A$$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا، غير أن التجارب العالمية بينت خلاف ذلك مقارنة بما تستوجبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع L_A حتى يرتفع معدل نمو الاقتصاد g.

ج. العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو:

يتكون نموذج " Romer " للنمو داخلي المنشأ من ثلاث قطاعات أساسية وهي؛ قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:

قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلعا متجانسة Y وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج Y بواسطة العملL وكذلك بعدد α من السلع الوسيطة X_j، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:

$$Y = {L_Y}^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{A} {X_j}^{\alpha}$$

قطاع البحث والتطوير الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

قطاع السلع الوسيطة وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل $(\max \pi_j = P_j(X_j) - rX_j)$.

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربحان أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك rP_A تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون π والربح أو الخسارة P في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة $(rP_A = \pi + \dot{P} \Rightarrow r = \frac{\pi}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A})$.

في حالة التوازن وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية Cm، فإن الشروط التي وضعها " Romer " لعمل السوق تصبح غير فعالة وذلك لأن:[1]

[1] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، ص58-59.

- تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.
- وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية، بالرغم من الحرص الشديد الذي توليه منظمة التجارة العالمية.
- الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

4. نموذج Robert Barro 1990:

أدخل روبرت في نموذجه للنمو الداخلي سنة 1990 كعامل للإنتاج تدفق النفقات العامة G المرتبطة بالبنى التحتية المقدمة من طرف الدولة، و التي تقوم بدعم و تعزيز الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص. حيث لم تعد الأعوان الاقتصادية الجزئية هي المسؤولة عن الوفورات الخارجية و إنما الدولة، و التي بواسطة سياستها الاقتصادية تقوم بتثبيت نوعية البنى التحتية.[1]

حيث افترض أن هذه النفقات العامة هي عبارة عن استثمار في سلعة عامة محضة، و هذا يعني أن المستوى الكلي G يدخل في دالة الإنتاج الخاصة بكل مؤسسة، و بالتالي من أجل المؤسسة i يكون لدينا:

$$Y_i = AK_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}, \quad \alpha \in]0,1[$$

حيث Yi، Ki و Li هي على التوالي: الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص، و العمل للمؤسسة i :

G هي مجروع نفقات الدولة على البنى التحتية.

A يمثل مستوى التقدم التكنولوجي، و هو ثابت عبر الزمن.

α - 1 تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة إلى البنية التحتية.

في غياب النمو السكاني، يمكن التعبير عن معدل نمو مخزون رأس المال:

$$\gamma_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\frac{Y}{K} - \delta = s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

هذا المعدل هو ثابت. و يمكن ملاحظة أن معدل نمو الاقتصاد يرتبط بطريقة غير منتظرة بمعدل الضريبة الذي تفرضه الدولة. هناك مستوى أمثل للضريبة الذي يحقق التوازن بين الآثار التلبية لانخفاض الدخل و الإيجابية من خلال دعم الإنتاجية الخاصة

[1] خالد محمد السواعي،"التجارة والتنمية"، ص 45.

الشكل IV: العلاقة بين حجم الدولة و معدل النمو

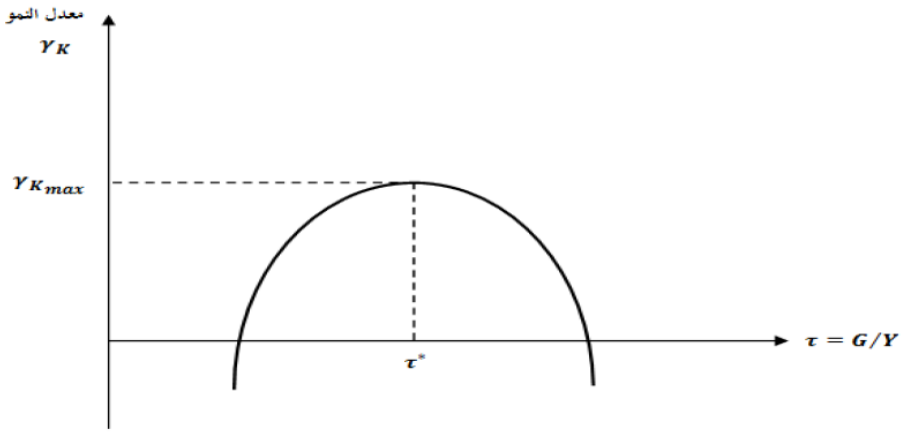

المصدر: مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره ، ص 91

يظهر الشكل رقم **IV** التمثيل البياني لمعدل النمو Y_k من المعادلة السابقة بدلالة نسبة الإنفاق العام τ=G/Y عند قيم منخفضة يهيمن الأثر الإيجابي ل G/Y على الناتج الحدي لرأس المال، و بالتالي يرتفع Yk مع τ يصبح الأثر السلبي للضرائب التشويهية أكثر أهمية.

5. نموذج Philippe Aghion و Peter Howitt: 1992

قدم P. Howitt و P. Aghion نموذجا للنمو الاقتصادي اعتمادا على فكرة Schumpeter للتدمير الخلاق عن طريق نمذجة عملية الابتكار كرا في الدراسة التي قام بها Tirole 1988. يعتمد معدل النمو الاقتصادي المتوقع على كمية واسعة من البحوث التي تجرى على مستوى الاقتصاد، فالنمو ينتج أساسا عن التقدم التكنولوجي، والذي بدوره ينتج عن المنافسة بين مؤسسات البحث التي تولد الابتكارات. و بشكل خاص، يفترض هذا النموذج أن الابتكارات الفردية مهرة جدامن أجل التأثير على الاقتصاد بأكمله، حيث يتألف كل ابتكار من سلعة وسيطة جديدة و التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع النهائية بشكل أكثر كفاءة. يتم تحفيز مؤسسات البحث بواسطة الإيجارات الاحتكارية المحتملة التي يمكن التقاطها عندما يتم منح براءة اختراع لابتكار ناجح، و لكن تلك الإيجارات بدورها سيتم تدميرها من قبل الابتكار المقبل، والذي سيجعل التلعة الوسيطة الحالية متقادمة.[1]

افتراضات النموذج: تتمثل الافتراضات الأساسية لهذا النموذج فيرا يلي:

- هناك ثلا عناصر أساسية قابلة للتداول و هي: العمل، سلعة استهلاكية، و سلعة وسيط.
- هناك تسلسل مستمر من الأفراد، الذين يمثلون في نفس الوقت المستهلكين و لهم معدل تفضيل ثابت $r>0$.
- المنفعة الحدية للاستهلاك يفترض أنها ثابتة، و بالتالي فإن r يمثل أيضا سعر الفائدة.

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

- هناك ثلا فئات من العمالة: العمالة غير الماهرة يرمز لها ب M، و التي يمكن استخدامها فقط في إنتاج التلع الاستهلاكية، العمالة الماهرة يرمز لها ب N والتي يمكن استخدامها سواء في قطاع البحث أو في قطاع إنتاج التلع الوسيطة، و اليد العاملة المتخصصة التي يرمز لها بR والتي تستخدم فقط في قطاع البحث.

يتم إنتاج سلعة استهلاكية باستخدام كرية ثابتة M من العمالة غير الماهرة، و سلعة وسيطة، و هي تخضع لعوائد ثابتة. بما M أن ثابت، فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي: $y = AF(x)$.

مشكلة الاحتكار في النموذج:

هدف محتكر التلعة الوسيطة هو تعظيم القيمة الحالية المت وقعة للأرباح خلال الفترة الحالية. يفترض أن المحتكر يأخذ كمية الأبحاث في كل مرة على أنها معطاة، و بالتالي يأخذ كذلك المجال الزمني على أنه معطى.

النمو المتوازن:

الناتج الحقيقي (أي، تدفق التلع الاستهلاكية) في الاقتصاد خلال الفترة t هو:

$$y_t = A_t F(N - \hat{n})$$

مع

$$y_{t+1} = \gamma y_t$$

وبالتالي، فإن المتار الزمني للوغاريتم الناتج الحقيقي $\ln y(\tau)$ سيكون دالة لمرحلة عشوائية تبدأ من $\ln y_0 = \ln F(N - \hat{n}) + \ln A_0$ مع حجم كل مرحلة يساوي الثابت $\ln \gamma > 0$ و مع الزمن الفاصل بين كل مرحلة $\{\Delta_1, \Delta_2, \dots\}$ سلسلة من المتغيرات ذات توزيع متماثل و مستقل موزعة حسب التوزيع الأسي مع المعلمة $\lambda\varphi(\hat{n})$.

يعطى متوسط معدل نمو الاقتصاد(AGR) وتباين معدل نمو الاقتصاد (VGR) كمايلي:

$$AGR = \lambda\varphi(\hat{n}) \ln \gamma, \qquad VGR = \lambda\varphi(\hat{n})(\ln \gamma)^2$$

خلاصة الفصل الأول:

إن دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد تستحوذ قضية النمو الاقتصادي على فكر أغلب الاقتصاديين ، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي إلى نمو الناتج و توليد الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك و الاستثمار و العمل من أجل تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني حتى يتم تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي و دخل الفرد .

وتترجم عملية النمو الاقتصادي بواسطة حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، و يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، و التكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية و الثقافية.

وقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل حيث كان لأراء ادم سميث و ريكاردو و مالتوس دور كبير في بعث هذه النظرية و التي أشارت على أن النمو الاقتصادي محدود في الأمد الطويل ، وقد كان نموذج هارود دومار أول نموذج قدم لتفسير النمو الاقتصادي وقد ركز على الوضع المتوازن للاقتصاد و ربط استمرار النمو بمعدل الادخار و معدل النمو السكاني و معامل رأس المال للناتج ، و روبرت سولو الذي طرح نموذج من أهم الإسهامات في نظرية النمو الاقتصادي و الذي اعتمد عامل التكنولوجيا كعامل خارجي المنشأ الذي أدى إلى نقد هذا النموذج رغم قدرته على تفسير بعض الحالات ، الأمر الذي ساهم في تشكيل نظرية النمو الداخلي و التي قدمت العديد من النماذج لتفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالاعتماد على تنمية رأسمال البشري و من أهما نموذج لوكاس و رومار و التي تمحورت حول تطوير الإطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة و التقدم التقني. وفي نموذج آخر للنمو الداخلي، أدخل روبرت بارو كعامل للإنتاج تدفق النفقات العامة المرتبطة بالبنى التحتية التي تقدمها الدولة، والتي تدعم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص ، كما قدم آكمن وهويت P. Howitt و P. Aghion نموذجا للنمو الاقتصادي اعتمادا على فكرة التدمير الخلاق، حيث بين هذا النموذج أن النمو ينتج أساسا عن التقدم التكنولوجي، والذي بدوره ينتج عن المنافسة بين مؤسسات البحث التي تولد الابتكارات.

و يمكن ملاحظة أن المنهج الحديث للنمو يقدم تفسيرات إضافية للاختلافات المستمرة في مستويات المعيشة بين الدول المختلفة: الاختلافات في تراكم رأس المال البشري ومستوى التعليم، في نوعية البنى التحتية العامة، أو في مستوى نفقات البحوث و قدرة السياسة الاقتصادية على دعم الابتكار.

و لا زالت الأبحاث في هذا المجال غير مكتملة و مازال العمل عليها ساري من أجل تحليل النمو الاقتصادي بأكثر نجاعة .

و بعد التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي، و كذا النظريات و النماذج الأساسية للنمو الاقتصادي، سيتم الانتقال في الفصل الثاني إلى المفاهيم النظرية حول الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني : الهيكلة الاقتصادية وسياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برامج تنموية.

ونهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز الجوانب الهيكلية لاقتصاد الجزائر من أجل تفسير مواطن التناسق و التباعد مع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي و توضيح مواطن الخلل و التشوه ، كما تناولنا مختلف السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر من أجل تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي قبل الاستقلال الى غاية تنفيذ برامج الاستثمارات العامة.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر : قبل الاستقلال إلى غاية تنفيذ برامج الاستثمارات العامة.

كانت الأوضاع الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال صعبة متمثلة في عدم وجود صناعات أساسية وتمركز 80 % من النشاطات التحويلية بيد المعمرين. هذه الوضعية الموروثة دفعت الدولة إلى انتهاج المذهب الاشتراكي المبني أساسا على التخطيط المركزي لتحقيق الأهداف التنموية و طموحات الشعب الجزائري في الحرية، الاستقلال و القضاء على التخلف، و تم إنجاز الجزء الأكبر من المجهود التنموي من خلال خطة تنموية طويلة المدى 1967-1977 تمثلت في المخطط الثلاثي وعلى المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني. وعلى الرغم من أن هذه المخططات التنموية قد أدت إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين و إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في مستوى الجهود المبذولة و في مستوى الاستثمارات المالية المخصصة لعمل التنمية و ذلك راجع للتأخر في الإنجاز و زيادة تكاليف استهلاك الاستثمارات مما أدى إلى خلقى آثار اقتصادية محدودة و مشاريع مؤجلة، ففي نهاية 1977 قدر الباقي إنجازه من المخطط الرباعي الثاني ب 190 مليار دج، و هو يشكل نسبة 61 % من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية المسجلة في إطار هذا المخطط.[1]

و في بداية الثمانينات من القرن الماضي شرعت الدولة بتغيير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات بتطبيق مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني متوخية منهما تحقيق اللامركزية و ديمقراطية الاقتصاد، ولكن الدولة في الواقع لم تتمكن من تنفيذ مجمل لمشاريع التي تضمنها المخطط الخماسي الثاني بسبب انخفاض أسعار البترول، و هذا ما أدى بها إلى اعتماد برنامج موسع للإصلاحات من خلال اتفاقيات الاستعداد الائتماني، برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي، ولكن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات و التي اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية و إغفال التحديات الحقيقية للنمو، أدت إلى حتمية إصلاحات عميقة تتعلق بمنظومة إدارة التحكم وكفاءة الإدارة.[2]

و مع حلول سنة 2001، تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى 2001-2014 تمثلت في برنامج دعم الإنعاش، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

نبذة عن واقع الاقتصاد الجزائري قبل 1967: تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة ما قبل الاستقلال بهيمنة النشاط الفلاحي، حيث أدت السياسة الاقتصادية الاستعمارية إلى إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد الجزائري وذلك بتحويله إلى

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص 21.

[2] بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية-"، جامعة سطيف1، مارس 2018، ص2.

اقتصاد تابع ومنقول للخارج لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتنميته هذا من جهة، و من جهة أخرى إلى خلق طبقة اجتماعية تسيطر على القوى الاقتصادية الرئيسية للبلاد.

ولكن حرب التحرير كانت صراعا من أجل إعادة السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتلك هي الأهداف التي رسمتها "جبهة التحرير الوطني" في البرامج المختلفة التي أعلنت عنها سواء في " إعلان أول نوفمبر 1954 أو مؤتمر الصومام 1956، أو ميثاق طرابلس 1962، ثم بعد الاستقلال الأهداف التي رسمتها في" ميثاق الجزائر 1964 أو الميثاق الوطني ويتلخص برنامج "الجبهة" في بناء اقتصاد قوي للخروج من التخلف وهو اقتصاد وطني غير تابع يضمن الاستقلال للبلاد والعدالة الاجتماعية لأهلها.

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا مؤلما من جراء الحرب و التخريب الاستعماري الذي دمر الهياكل الاقتصادية، حيث عرفت ظروف صعبة جدا تمثلت في تهريب الاموال الى الخارج وتفريغ الادارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية للعمل. و أمام تلك الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة، كان حتما على الجزائر أن تواجه هذه التحديات مهما كانت تعقيداتها، و رغم الإمكانيات المحدودة جدا في كل من المجال المالي لضمان التمويل و التموين، و المجال الفني لضمان تأطير سير التنمية، حيث قامت باتخاذ التدابير التالية:[1]

1. التسيير الذاتي للأملاك دون مالك و لا سيما منها المزارع و الوحدات الصناعية التي تركها المعمرون.
2. إنشاء دواوين و شركات وطنية سواءا لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطورها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات.
3. تبني الاختيار الاشتراكي: و الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام 1956 ، و في ميثاق طرابلس 1962 ، وفي ميثاق الجزائر 1964 الذي يتبنى الاشتراكية و يرفض تطبيق النظام الرأسمالي.
4. التخطيط: أكد برنامج طرابلس سنة 1962 على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني، و جاء هذا التأكيد مرة أخرى في ميثاق الجزائر بتاريخ 15 أفريل 1964 ، ليحدد دوره الحيوي في تحقيق التغيرات الكمية و النوعية في سير انجاز المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي.
5. اتخاذ الدولة إجراءات سياسية تاريخية هامة متمثلة بصفة خاصة في التأميمات.

وقد قامت الدولة خلال هذه الفترة بتنفيذ بعض الاستثمارات محاولة بذلك إطلاق عملية التنمية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 33.

الجدول I :حجم الاستثمارات خلال الفترة 1962-1966

الوحدة: مليون دج

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
مجموع القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6976.4

المرجع: محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 34

المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1989)

شاهدت سنة 1967 بداية المرحلة الحقيقية لدخول الجزائر في التنمية بمفهومها العلمي، و تجسدت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي، حيث شرعت الجزائر خلال هذه المرحلة في تحريك الحياة الاقتصادية للأمة اعتمادا على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية و تنظيمها.

1. المخطط الثلاثي1967-1979:

يعتبر المخطط الثلاثي 1967-1979 أول مخطط للتنمية بدأت به الدولة الجزائرية المستقلة عهد التخطيط، وهو عبارة عن مخطط قصير الأجل، حيث جاء بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وتم التركيز على الصناعات القاعدية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات.

كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار دج، أما تكاليف البرمجة ويقصد بها التكاليف التي يتطلبها انجاز المشاريع المبرمجة من الاستثمارات سواء منها المبرمج إنجازها خلال مدة التخطيط، أو المقدر أن يتم الانتهاء من إنجازها في وقت متأخر عن مدة التخطيط فقدرت ب 19.56 مليار دج. والفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط وحجم الاستثمار المرخص به ماليا يدعى الاستثمارات الباقي إنجازها، والتي قدرت ب 10.52مليار دج.[1]

وقد بلغت الاستثمارات الفعلية المحققة في نهاية المخطط الثلاثي 9.16 مليار دج، أي أن معدل الإنجاز المالي قد قدر 46.8 %، ولقد تم توزيع الاستثمارات الفعلية على ثلاثة مجموعات متجانسة كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الجدول II: استثمارات المخطط الثلاثي 1967-1979

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
(1) القطاع المنتج مباشرة:	7.02	6.79
الزراعة	1.62	1.88
الصناعة	5.40	4.91
(2) القطاع شبه المنتج:	0.46	0.36
السياحة، النقل، و المواصلات السلكية و اللاسلكية	0.46	0.36
(3) القطاع غير المنتج مباشرة:	1.58	2.01
البنية التحتية الاقتصادية	0.34	0.28
البنية التحتية الاجتماعية	1.24	1.73
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول،"سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 190.

حققت استثمارات المخطط الثلاثي نتائج مشجعة بصفة عامة تمثلت في[1]:

- ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي إلى 49.7 مليار دج بالسعر الجاري.
- ارتفاع عدد العمال المشغلين إلى 1.893 مليون شخص سنة 1969 والتي تمثل نهاية فترة تطبيق المخطط الثلاثي.
- ارتفاع حجم الاستثمارات الإجمالية إلى 13.12 مليار دج بالسعر الجاري.

2. المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يعد ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وهو عبارة عن مخطط متوسط الأجل، حيث ركز على هدفين أساسيين، وهما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي، و تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من بين عوامل التنمية.

إضافة إلى ذلك، اهتم هذا المخطط بتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.[2]

وقد قامت الدولة في ظل هذا المخطط بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات بهدف التغلب على مشاكل التخلف، والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ص24.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 194.

الجدول III : استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1974

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
(1) القطاع المسير:	46.84	17.34	25.79
الصناعة	37.35	12.40	21.44
الزراعة	9.49	4.94	4.35
(2) القطاع شبه المسير:	4.43	1.87	2.60
التجارة، النقل، و المواصلات السلكية	4.43	1.87	2.60
(3) القطاع غير المسير:	17.29	8.54	7.92
البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.14	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	68.56	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 198

لقد حقق هذا المخطط عدة إنجازات مهمة تتمثل في:

- ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي إلى 108.4 مليار دج.
- ارتفاع عدد العمال المشغلين إلى 2.182 مليون شخص في سنة 1973 التي هي نهاية فترة تطبيق المخطط الرباعي الأول.
- ارتفاع حجم الاستثمارات الإجمالية إلى 39.84 مليار دج.

3. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الدولة منذ الاستقلال، و قد خصص له مبلغ 110 مليار دج كبرامج استثمارية عمومية، و هو ما يعادل 12 مرة من الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول، و تتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي و بناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية عبر كامل التراب.
- الوطني وذلك في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.
- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46 % على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10 % سنويا.

- تدعيم و توسيع التغييرات الاجتماعية.
- تطوير القاعدة المادية للمجتمع.
- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.
- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الزيادة في قدرات الإنجاز، الاختيار و البرمجة الدقيقة لورشات الاستثمارات، تحسين تنظيم التسيير للقاعدة المنتجة من الاقتصاد، الإسراع في برامج التكوين المهني، وضع نظام للأسعار و جدول وطني للأجور.

بالإضافة إلى ذلك، سعى هذا المخطط إلى تطبيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل لكل جهات الوطن، خصوصا بواسطة تطبيق المخططات البلدية و ذلك لتحقيق التوازن الجهوي.[1]

و قد اهتم هذا المخطط كثيرا بالصناعة و سجل عددا جديدا من البرامج الصناعية بلغت تكاليفها 65.35 مليار دج من مجموع البرامج الجديدة المسجلة البالغة أكثر من 126.47 مليار دج[2]، والجدول التالي يوضح توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني:

الجدول IV : استثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة و الري	16.72	8.91
الصناعة	48.00	74.15
البناء و الأشغال العمومية	2.73	3.45
القطاع شبه المنتج	10.50	10.22
الهياكل الأساسية	32.27	24.50
مجموع الاستثمارات	110.22	121.23

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 341.

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الرباعي الثاني قد ركز بشكل قوي على جانب التصنيع، حيث تميز هذا النشاط الاستثماري بسرعة الإنجاز أكثر من غيره، وقد اهتم كثيرا بالصناعات الثقيلة، المعروفة بالصناعات المندمجة، كما عمل هذا المخطط كذلك على بعث الصناعات الصغيرة و المتوسطة المحلية في إطار نظام اللامركزية الذي أكد على تطبيقه،

[1] الامر رقم 74-68 المتضمن المخطط الرباعي الثان، المادة 06.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 264.

لكن هذه العملية الاستثمارية عرفت بعض التأخر نتيجة التخلف الكبير في إنجاز الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها مرافق عامة وقطاع إسنادي قوي للقطاع المنتج.[1]

4. اتجاهات المرحلة التكميلية 1978–1979 للمخطط الرباعي الثاني:

تمثل المرحلة التخطيطية الممتدة بين سنتي 1978 و1979 مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية سنة 1977 ، و المخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980 ، كما أنها مثلت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني تم خلالها انجاز البرامج الاستثمارية الباقية، و كذا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978. تميزت بثلاث خصائص هي:

- الحجم الكبير من البرامج الاستثمارية الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني و الذي يقدر 190.07 مليار دج.
- خضوع عدد من هذه البرامج لإعادة التقييم بسبب التغييرات التي حدثت في الأسعار، والناتجة بصفة عامة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي.
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

قدر مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة أو المعاد تقييمها سنة 1978 ب 96.62 مليار دج.

الجدول V : استثمارات سنتي 1978–1979 بالأسعار الجارية

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج الاستثنائية 1978	الاستثمارات الفعلية 1978	الاستثمارات الفعلية 1979
الفلاحة والري	3.77	4.15	3.71
الصناعة	55.65	32.50	34.10
البناء والأشغال العمومية	2.35	1.09	1.46
القطاع شبه المنتج	6.46	2.93	2.67
قطاع الهياكل الأساسية	28.39	11.98	12.84
مجموع الاستثمارات	96.62	52.65	54.78

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 342

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 333.

5. المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

قامت الجزائر سنة 1980 بخطوة جديدة في طريق التخطيط، فاعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدتها المخططات الثلاثة السابقة، وهي فترة خمس سنوات، ويدل ذلك على اكتساب الدولة تجربة معتبرة في التنظيم الاقتصادي، وعلى اعتماد أهداف اقتصادية طويلة الأمد، ويندرج المخطط الخماسي الأول أيضا ضمن التخطيط المتوسط الأجل كما هو الحال بالنسبة للمخططين الرباعيين الأول و الثاني.[1]

وطبقا للمادة 5 من القانون رقم 80-11 الصادر في 1980/12/13 المتضمن المخطط الخماسي الأول يهدف هذا المخطط الى: [2]

- تعزيز بناء الاقتصاد الاشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني .
- ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين والأمة في آفاق سنة 5661 بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني .
- تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية .
- ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، التحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد، تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، ونشر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

يجب أن تؤدي جميع هذه الأعمال إلى تكوين سوق داخلية نشيطة ومنسجمة، و إلى تحسين المبادلات الخارجية.

بلغت تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول 560.5 مليار دج، وحدد حجم ترخيصه المالي ب 400.6 مليار دج.

إن القطاع المنتج هو في مقدمة اهتمامات الدولة لأنه القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فإن تخصيص 53 % من استثمارات المخطط لهذا القطاع يمثل الحد الضروري لضمان نمو الإنتاج و الدخل القومي بالمعدل الذي يحفظ التقدم الاقتصادي والاجتماعي، و الذي يقدره المخطط بنسبة 4.7 % سنويا، مقابل معدل نمو ديمغرافي سنوي هو3.5%.

واهتم المخطط الخماسي أيضا بالقطاع شبه المنتج الذي تتمثل نشاطاته في إسناد القطاع المنتج بالخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي، لهذا خصص له نسبة أكثر من 8% من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية. والقطاع الآخر الذي

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 10.
[2] القانون رقم 80-11 الصادر بتاريخ 1980/12/13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد51 سنة 1986.

شد اهتمام الدولة في تفضيلات المخطط الخماسي الأول هو قطاع البنية التحتية الاقتصادية ولاجتماعية، و الذي بلغ وزنه النسبي في توزيع استثمارات المخطط حوالي 39 % وهي تمثل أعلى نسبة بلغتها مخططات الدولة لحد الآن، ولقد كان ذلك بغية تحقيق هدف التهيئة الإقليمية والتوازن الجهوي بين المناطق المتخلفة الفقيرة نسبيا في مواردها الزراعية من جهة والمناطق المتطورة نسبيا والغنية بمواردها الزراعية من جهة أخرى.[1]

الجدول VI : استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
الفلاحة والري	59.40	47.10
الصناعة	213.21	155.46
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
القطاع شبه المنتج	46.20	35.40
قطاع الهياكل الأساسية	216.69	143.64
مجموع الاستثمارات	560.50	400.60

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

أشارت حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول إلى أن حجم الإنجاز بلغ في نهاية سنة 1984 حوالي 345 مليار دج، أي أن معدل الإنجاز قد قدر بنسبة أكبر قليلا من 86 %، وهي نسبة تعبر عن معدل تحقيق الهدف التقديري، ولقد أسفر إنجاز هذا المخطط على نتائج اقتصادية و اجتماعية تمثلت في:

- مناصب شغل جديدة لحوالي 710000 عامل.
- رفع معدل استغلال طاقات جهاز الإنتاج الوطني من متوسط 40 الى 60%.
- ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 113.2 مليارد سنة 1979 إلى 225.4 مليارد سنة 1984.
- انخفاض حصة الواردات من السلع و الخدمات من قيمة المواد الكلية و ارتفاع الفائض في الميزان التجاري.

6. **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989**: يأتي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 بعد أربعة مخططات تنموية للدولة منذ دخولها عهد التخطيط سنة 1967 و يتميز هذا المخطط بأنه عبارة عن تكملة

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، كما أنه يعطي أولوية خاصة لتنمية قطاع الفلاحة و الري.

وطبقا للمادة 06 من قانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984، يهدف المخطط الخماسي الى مايلي:[1]

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية و الداخلية .
- التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي و الاجتماعي، لا سيما بتخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية و الاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.
- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد، و ذلك بتدعيم القدرات الإنتاجية للفلاحة و الري و تطويرها، تطوير الصناعات التكاملية بتفضيل حاجيات الفروع ذات الأولوية والنشاطات التي تعوض الواردات، مواصلة الديناميكية المطبقة في مجال التجهيز الجماعي و المنشآت الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية.
- مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الإقليمية من خلال التوزيع الملتزم للوسائل البشرية و المادية و تحسين التخطيط المحلي.
- مكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسات ملائمة للتقشف بالانشغال مع أهداف الإستراتيجية التنموية والإمكانيات الاقتصادية والمالية للبلاد وأهداف العدالة الاجتماعية.

حدد المخطط الخماسي الثاني برامج استثمارية بلغت تكاليفها حوالي 828.38 مليار دج، وقد قدر حجم الترخيص المالي ب 550 مليار دج خلال فترة السنوات الخمس المذكورة، و يوضح الجدول التالي توزيع استثمارات هذا المخطط:[2]

الجدول VII: استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
الفلاحة و الري	115.42	79.00	42.301
الصناعة	251.60	174.2	85.512
مؤسسة إنجاز أشغال البناء والأشغال العمومية	33.20	19.00	15.255
القطاع شبه المنتج	66.03	40.65	24.462
الهياكل الأساسية	362.13	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات	828.38	550.00	370.5

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[1] قانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، سنة 1984.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 139.

تمثلت الأهداف الرئيسية المرتقبة للمخطط الخماسي الثاني في:

- استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج، و بمعدل نمو استثماري يقدر ب 7.3% في السنة.
- تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي يقدر ب 189200منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوي 4.6 % .
- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للناتج الداخلي الإجمالي ب 6.6%.
- رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9 % سنويا.

إن المتوسط السنوي للنمو خلال هذه الفترة كان في حدود 0.4%، وهذا يدل فقط على أن معدل النمو كان ضعيفا وبعيدا عن الهدف الذي حدد ب 6.6 %، أي بمعدل إنجاز للهدف هو حوالي 6%، ويدل أيضا على أن معدل النمو الاقتصادي كان أقل من معدل النمو السكاني الذي هو 3.2% في المتوسط السنوي، بنسبة 2.8% التي تمثل حالة انكماش حقيقية وتأخر في تطور الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية

سعت الجزائر إلى القيام بسلسلة من الإصلاحات الذاتية للتحول إلى اقتصاد السوق نتيجة عدة عوامل منها داخلية تمثلت في ارتفاع معدل التضخم بسبب تزايد الإنفاق الحكومي وتطور كتلة الأجور بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة، وعوامل خارجية تمثلت في ارتفاع المديونية وعبء الدين الخارجي وانخفاض المقدرة الاقتراضية للبلاد بسبب انخفاض احتياطاتها، ولعل العامل الرئيسي هو انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ، ولكن بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي خلال الفترة 1986-1989، قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

1. برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1995:

برنامج الاستعداد الائتماني الأول من ماي 1989 الى ماي 1990:

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية لها، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية وسارت في هذا المنهج مع علمها لصعوبة شروطه، خاصة الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، تخفيض سعر

الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وعليه تم صدور قانون النقد والقرض[1] الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية.

سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة و بمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية.

برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من جوان 1991 الى مارس 1992:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تخليصها فيما يلي: [2]

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار و التخفيض من الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الاعانات.

عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا و اجتماعيا جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل 1994 الى مارس 1995:

لجأت الجزائر مرة أخرى لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات الاقتصادية من خلال رسالة القصد (رسالة النية) التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الدولة تفعيلها في الواقع بإتباع إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن، وتتلخص هذه استراتيجية فيما يلي:

- تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية وذلك برفع معدل النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم.

[1] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، سنة 1990.

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص131.

- وذلك عن طريق استخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها و رفع الدعم عنها.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- تحرير التجارة الخارجية.
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء و المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنحة مساعدة مالية مقدرة ب 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 1037 مليون دولار، و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد (مدة الاتفاق) ب 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.[1]

2. برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:

وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائر، الممتد خلال الفترة 1995-1998، وذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994 - مارس 1995) بشكل مرض، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس و لندن 1، وبموجب هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ يقدر ب 1169 مليون وحدة حقوقDTS .[2]

تتمثل أهداف و الإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%.
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.
- خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995/1994 إلى 2.2% سنة 1998/1997.

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 141-142.

[2] بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 193.

- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب 5.5 % من الناتج المحلي الخام و هذا من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

و لقد تم تخصيص مبلغ 2.6 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية و الخارجية.

ومع حلول سنة 2001 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

المطلب الثالث : واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية تمثلت في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي نفذ خلال الفترة (2005-2009)، خصص له مبلغ 8705 مليار دينار جزائري .
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي تم تنفيذه خلال الفترة (2009-2014) و هو يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل الى 21214 مليار دينار جزائري.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE 2001-2004:

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

وقد وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات ا ولمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم

التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذا العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ويتوزع برنامج الإنعاش الاقتصادي على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول VIII: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة، والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى. الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.[1]

وقد تطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تجنيد موارد هامة، ولذلك، من أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية التي قد تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. حيث تميزت سنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.

[1] كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص204.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط % 3,8 طوال السنوات الخمس بنسبة % 6,8 في سنة 2003
- تراجع في البطالة أكثر من 29 % إلى 24%
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، اذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8 % واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.[1]

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار للبرميل سنة 2004.

تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، و في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

[1] كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية، مرجع سبق ذكره، ص14.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو ميزانية ابتدائية قدرت ب 4203 مليار دج حوالي 55 مليار دولار مع موارده المالية الإضافية المصادق عليها بمقدار 1191 مليار دج، الموارد التكميلية المحولة كمخصصات لحسابات الخزينة الخاصة 1140 مليار دج، الموارد المتبقية من برنامج الاستثمار السابق 1071 مليار دج، برنامج تطوير المنطقة الجنوبية 432 مليار دج، و البرنامج الخاص لتنمية منطقة الهضاب العليا بمقدار 668 مليار دج.

و بصفة عامة، قدرت في نهاية شهر جوان 2006 التكلفة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بحوالي 8705 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار، و لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في الجدول التالي:[1]

الجدول IX : التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009

في تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:

[1] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية ، ص15.

- اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة بالانخفاض و يعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2009.
- تم الكشف سنة 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو و تأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار.
- غياب إستراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية و المشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية و تهميش الشركات الوطنية.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك كما سبق الذكر. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري ، ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار .

و يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و ضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ترقية اقتصاد المعرفة و هو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار و محيطه .
- مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية و الصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

يشمل هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول X : مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع

[1] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية و الوقاية منها، وهكذا:[1]

- لا يمكن تنفيذ أي مشر وع يعتمد ما لم تنتهي دراسته و ما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- السهر على تسريع إجراءات الصفقات و كذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية .
- تعزيز أدوات الدراسة و الإنجاز، حيث تم التشجيع على الاستثمار في هذين المجالين في نفس الوقت الذي أكد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

و أما فيما يخص التمويل، فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد ال وطنية و تستبعد كل استدانة خارجية، وبالتالي، لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد، ولا على استقلاليته المالية إزاء الخارج في المستقبل. إن توفر الخزينة العمومية على ادخار هام و الذي يقدر بأكثر من 4000 مليار دينار، كان ثمرة للقرار المتخذ من قبل رئيس الدولة في مطلع هذه العشرية، و الذي يقضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات، والذي سيساهم وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار. [2]

وعموما، رغم أن تنفيذ البرامج الاستثمارية 2010-2014 قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية و بالأخص تقلبات أسعار المحروقات.

والملاحظ أن هذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص39.

[2] ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، مرجع سبق ذكره، ص41.

و يجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، قامت الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 ـ 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7%، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: هيكلة الاقتصاد الجزائري و خصائص تنميته

يتميز الاقتصاد الجزائري بالعديد من الخصائص سواء من حيث هيكلته ، أو من حيث السياق التاريخي لتطوره و مختف أساليب إدارته ، أو من حيث تركيبة موارده و حجم مؤشراته ، أو من حيث طبيعة سياسات التنمية الاقتصادية المنتهجة فيه ، ومدى نجاحها أو فشلها من حيث نتائجها المحققة ، وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على أهم مكونات الهيكل الاقتصادي الجزائري ، وإلى طبيعة سياسات التنمية الاقتصادية التي عرفها منذ بداية عقد التسعينات وحتى عام 2014 والمخرجات الكمية لهذه السياسات من حيث معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة .

المطلب الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري

رغم التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق ، و ما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن المعالم الهيكلة الكبرى للاقتصاد الجزائري لم تتغير، حيث يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ، فهو يمثل 98 % من إجمالي قيمة الصادرات و 64 % من الإيرادات العامة للدولة ، ويساهم بحوالي 24 % من إجمالي الناتج المحلي، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي ، و المرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي ، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم ، وتمهيمن الصناعات الثقيلة المملوكة للدولة على قطاع الصناعة ، ورغم المجهودات التي تبذلها الجزائر من أجل تحقيق عملية التنويع الاقتصادي الذي يضمن تنويع مصادر الدخل إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.

1. قطاع الزراعة:

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 82646 كلم 2 أي 3.47 % من المساحة الإجمالية ، إلا أن المستغل منها جد ضئيل بحيث يقدر ب 5600 كلم 2 أي 6.67 % . وقد عرف هذا القطاع في الجزائر تدهوراً مستمراً فيما يخص مساهمته

في إجمالي الناتج المحلي ، فبعد أن كان يساهم بحوالي 11.4 % عام 1990 انخفض الى 6.58 % و 9.58 % عامي 2008 و2009 على الترتيب. كما تراجعت نسبة استيعاب هذا القطاع لليد العاملة.

وترتبط الزراعة في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بالظروف المناخية و البيئية و الموارد المائية ، وشهد الإنتاج النباتي خارج زراعة الحبوب و الإنتاج الحيواني نموا مستمراً منذ عام 2000 ، بسبب التقليل من تأثير الظروف المناخية بواسطة شبكات الري و دعم التنمية الريفية عن طريق برامج حفر الآبار و بناء السدود و الحد من ظاهرة النزوح الريفي، وقد ساهم كل من الإنتاج النباتي خارج الحبوب و الإنتاج الحيواني بحوالي 10.47 % من إجمالي القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة 2000-2010 ، ليبقى إنتاج الحبوب مرتبط بالظروف المناخية.

2. قطاع الصناعة:

رغم الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري ، إلا أنه شهد فترة تراجع خلال عقد التسعينات، بسبب انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية و تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع ومحدودية استثمارات القطاع الخاص فيه ، والملاحظ على مسار نشاط هذا القطاع والنتائج المحققة ، أن هذه الأخيرة تواجه بعض المعوقات بالنظر لعدم صرامة الإصلاحات ، والتي يمكن شرحها من خلال ضعف الإنتاجية ، وضعف مستوى استخدام الطاقة الإنتاجية من جانب القطاع العام فيما يخص النشاطات التنافسية ، فقد عرفت تقلصاً على مستوى السوق الداخلية ، بفعل تحرير التجارة الخارجية و زيادة الواردات ، وهو تقلص يكبح وتيرة نمو هذا القطاع.[1]

ومازال نمو هذا القطاع مرتبط بارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة إنتاجه ، وفيما يخص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تحسناً ملحوظاً حيث بلغ 49.3 % خلال الفترة 1990-1995 ثم ارتفع إلى 50.4 % خلال الفترة 1996-2000 ، ف 53 % خلال الفترة 2001-2005.

وإلى جانب الهيكل الصناعي للقطاعات ، تتكون الصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر منها من النفط والغاز ، حيث يساهمان بحوالي 85 % من الصناعة الاستخراجية ، أما الصناعة التحويلية فتتوزع الأهمية النسبية فيها إلى الصناعات الكيماوية والمشتقات النفطية والفحم والمطاط ب 33 % ، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات ب 16 % ، ويلي ذلك صناعة المعدات وآلات النقل ب 15 % ، فصناعة المنسوجات و الملابس والصناعة الجلدية ب 10 % و الصناعات الأخرى ب 25%.

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013-2014، ص 156.

و من حيث المقومات الصناعية تمتلك الجزائر احتياطي للنفط يقدرب 1200 مليار برميل ، ومن الغاز الطبيعي 454500 مليار متر مكعب ، ومن الحديد 105 مليار طن ، هذا بالإضافة إلى الفوسفات ، الزنك، الرصاص، النحاس والفحم الحجري.

3. قطاع الخدمات:

فيما يخص نشاط قطاع الخدمات ، سجل تباطؤ نمو النشاطات التجارية ذات العلاقة بالنقل و السياحة والتجارة الداخلية و الاتصالات والخدمات المالية ، وكان ذلك طوال عقد التسعينات تقريباً ، إلا أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة عرفت هذه النشاطات نموا مستمراً في قيمتها المضافة ، و خاصة الاتصالات و النقل و الخدمات الداخلية و يرجع هذا النمو إلى توسع دور القطاع الخاص في هذه النشاطات ، كما بدأ القطاع السياحي ينتعش منذ عام 2000 بسبب تحسن الظروف الأمنية . و فيما يخص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت الجزائر تحولا هيكلياً في هذا القطاع بحيث عرفت مساهمته تبايناً مستمراً قدر ب 44.53 % خلال سنة 2010 و قدرت نسبة استيعابه لليد العاملة 64.12 %.

وهناك العديد من الإجراءات ساهمت في إنعاش قطاع الخدمات و خاصة مع مطلع الألفية و التي من أهمها تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة مشاريع استثمارية هن طريق قروض البنوك و لوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و صندوق التأمين على البطالة ، و قد اتجه الشباب إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة كالنقل و الصحة و خدمات الإعلام الآلي . و يضاف إلى هذا توسع قطاع الاتصالات في الجزائر بوجود ثلاثة متعاملين في الهاتف النقال (موبيليس ، جازي ، نجمة) باستثمارات ضخمة و توسع ملفت خلال السنوات العشرة للألفية سواء من حيث عدد المشتركين أو تنويع خدمات الاتصال أو الأرباح و الوظائف المحققة ، و قد ساهمت خدمة تعبئة الرصيد مثلا في خلق العديد من الوظائف و المحلات التجارية.[1]

المطلب الثاني : الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد انهيار أسعار البترول عام 1986 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع إيرادات المحروقات ، وهذا ما ترك آثاراً بارزة على الاقتصاد الوطني ، كان أهمها ظاهرة ارتفاع المديونية الخارجية . هذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى جملة من الإصلاحات بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ، واستعادة النمو الاقتصادي. وكان هذا كله بآليات جديدة تتناسب وفلسفة متطلبات التنمية الاقتصادية في

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، مرجع سبق ذكره، ص 157.

ظل اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي ، وفيما يلي سنعرض أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في هذا الجانب وعلى أصعدة مختلفة.[1]

1. التعديلات التشريعية:[2]

أ. **قانون النقد والقرض:** هو القانون، 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 هذا القانون يفتح المجال للمساهمة برؤوس الأموال الأجنبية في تطوير الاقتصاد الجزائري، بحيث يرخص لغير المقيمين بتحويل الأموال إلى الجزائر، لتمويل نشاطات اقتصادية .

ب. **قانون الاستثمار:** صدر هذا القانون تحت الرقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 بهدف إعطاء مجال واسع للقطاع الخاص ، من خلال ما نص عليه من الإجراءات التشجيعية والإعفاءات الضريبية والحوافز والامتيازات ، ويعد من أفضل قوانين الاستثمار في الدول العربية.

ج. **قانون المنافسة:** ابتداء من أفريل 1994 اتخذت الجزائر إجراءات تهدف إلى إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع، كما تم رفع الدعم التدريجي على أسعار المنتجات المدعمة للوصول إلى تكلفتها الحقيقية، وكنتيجة منطقية ومشجعة لإصلاح نظام الأسعار و إلغاء الدعم ، تم اعتماد قانون المنافسة في 1995/01/25 تحت أمر رقم 06-95 ، والذي يعمل على حضر الممارسات التي تتعارض مع المنافسة.

د. **القانون التجاري:** تم تعديل القانون تحت رقم 08-93 المؤرخ في 1993/08/25حتى يواكب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري ويسمح ببعض الممارسات التي كانت ممنوعة ويتعلق الأمر ب:

- تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL .
- تأسيس شركات المساهمة SPA.
- إلغاء احتكار الدولة لسوق التأمين.
- رد الأراضي التي أممت بعد الاستقلال.
- مرسوم إنشاء بورصة القيم المنقولة.

2. الاتفاق مع الجهات الدولية:

أ. **الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:** نظراً للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي ، حيث استمر التزايد الخطير لخدمة الدين التي بلغت 9 مليار

[1] طاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 00 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004، ص180.

[2] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، مرجع سبق ذكره، ص179-180.

دولار عام 1989 ، مما تطلب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للحصول منهما على قروض و مساعدات لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات ،وخلالها تعهدت الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق ، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجياً ، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد على آلية الأسعار بما فيذلك سياسة سعر الصرف ، كما أكدت الجزائر بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

كما تعهدت الجزائر بتنفيذ برامج التكيف والاستقرار الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة ، وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري ، فكانت أولى الخطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف ، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها ، وبدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فكان في جوان 1991 ، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل السابق في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار، وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات ، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

ب. **الاتفاق مع نادي باريس ونادي لندن:** توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي و منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية ، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظراً لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها ، وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات

الدولية. و كانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها و التي تبناها الدائنون هي التسديد المختلط وتتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 19 سنة.
- مدة العفو تقدر ب 4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة ب 4 سنوات أي ابتداءاً من 1989/05/31.

و كذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع ، أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاقاً ثانياً لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس، وتقدر الديون العمومية التي تم جدولتها مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

و فيما يخص نادي لندن فيتعلق الأمر بالديون الخاصة (البنكية)، و يظم هذا النادي تمثيلية للدائنين الخواص البنوك، و في هذا الإطار تقدمت الجزائر بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي. وبعد مفاوضات شاقة مع أكثر من 200 مؤسسة مالية ، تم إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان 1996، وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى ديسمبر 1996 وكانت المعالجة كما يلي :[1]

- مبلغ 2.1 مليار دولار، والذي يكن موضوع إعادة تمويل سابق ، تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق تقدرب 15 سنة ونصف منها 6 سنوات ونصف إعفاء.
- مبلغ 1.1 مليار دولار مع القرض الليبوني وقروض الإيجار مع اليابان سابقاً لمدة 12.5 سنة.

3. السياسات الاقتصادية المتبعة:

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا اصلاحيا مكثفا من أجل اعادة النظر وتعديل سياستها الاقتصادية. فقامت بترتيب مجموعة من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حر.

أ. **السياسة النقدية والتجارية والمالية:** قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية الكبير يتم عن طريق الإصدار النقدي من البنوك ، مما أدى إلى رفع معدلات التضخم وعدم توازن الحساب الجاري ، كما كان هناك تداخل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي من جهة وضعف في الوساطة المالية من جهة أخرى، من الملاحظ أن مقومات التضخم بالجزائر بدأت تتعمق في منذ أوائل التسعينات واشتدت حدتها في منتصف

[1] طاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص186.

التسعينات. وبطبيعة الحال أن الزيادة في عرض النقود لا تشكل لوحدها سببا في التضخم النقدي إلا إذا كانت أكثر من الزيادة في الحاجة لها أي الطلب على النقود. ولعل أهم مؤثر للطلب على النقود هو الناتج المحلي الإجمالي والذي من المفروض أن يؤخذ بدون إنتاج النفط حيث أنه لا يشكل طلبا على النقود في الداخل إنما يصدر القسم الأعظم منه. لقد كان الناتج المحلي الإجمالي اللا نفطي منخفضا ذلك أن حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي كانت كبيرة جدا . إن هذا الاختلال ما بين العرض النقدي والطلب النقدي في الجزائر أدى إلى ما يسمى بظاهرة التضخم النقدي هذا ما حدث بالفعل في أوائل التسعينات حيث تم تخفيض العملة الذي أدى إلى تزايد معدلات التضخم وارتفاع تكلفة الواردات وكذا تكلفة خدمة الديون الخارجية مما عمل على ظهور عجوزات في الميزانية مما دفع إلى اتخاذ إجراء لتمويل هذه العجوزات عن طريق إصدار نقود إضافية للقضاء على مثل هذه الاختلالات. وهكذا بنهاية سنة 1994 بلغ معدل التضخم السنوي 39%.

في ظل هذه الحالة فإنه مع بداية سنة 1994 ، سعت الجزائر إلى تطبيق سياسة نقدية صارمة تهدف إلى خفض التضخم وكبح جماحه، فنمو الكتلة النقدية 2M تراجع من 21.5 % عام 1993 إلى 10.5 % ليعود إلى الارتفاع 17.8 % عام 1998 والى 20.4 %عام 2002.

وفيما يخص سعر الصرف فقد عرف تطورات متتالية، منتقلاً من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاماً حقيقياً لسعر الصرف ما بين البنوك، و قد بلغ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 23.34، 47.66، 58.73، 75.26، خلال السنوات 1992، 1996، 1998، 2001 على الترتيب.

وفيما يخص السياسة المالية نسجل اتخاذ الجزائر للإجراءات التالية:

- ترشيد الإنفاق العام والسيطرة على عجز الميزانية.
- إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية وذلك عن طريق إدخال الرسم على القيمة المضافة الذي تم تعديل معدلاته في قوانين المالية المختلفة.
- إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد.
- إدخال الضريبة على أرباح الشركات.
- تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية.

و على صعيد السياسة التجارية نسجل اتجاه الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية وهذا من خلال اتخاذها لجملة من الإجراءات و التعديلات على هيكل التعريفة الجمركية و طبيعة القيود الكمية المفروضة على الواردات بشكل يوفق بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والالتزامات مع المؤسسات الدولية سواء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو مع المنظمة العالمية للتجارة التي ما فتأت الجزائر أن تنظم إليها.[1]

ب. **الخوصصة واصلاح القطاع العام:** انسجاما مع إعادة هيكلة الاقتصاد و تحريره بالكامل ، باشرت الجزائر بتنفيذ برنامج واسع لخوصصة المؤسسات العمومية وكانت البداية بإصلاح القطاع العام من خلال القانون 01/88 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية، واعتمد المشرع الجزائري الخوصصة من خلال الأمر المؤرخ في 1995/08/26 وحسب هذا المرسوم فان الخوصصة جاءت من أجل الانتقال السليم إلى اقتصاد السوق الذي أصبح خيار لا رجعة فيه، وكذلك من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العمومية فالغالب على القطاع العام أنه قطاع غير كفء ولم يحقق نتائج إيجابية من منظور الربحية و المردودية ، و بدا واضحاً بأن الخوصصة هي المحرك الأساسي للمبادرة الفردية والعمل الفعال و الكفاءة الإنتاجية ، كما أن الخوصصة كانت شرط من الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الاجنبية:

أ. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ببروزه كأداة جديدة للتنمية الاقتصادية ، بدأت الجزائر في عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بدءاً من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات بتاريخ 1993/10/17 ومجموعة من القوانين تقدم التحفيزات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

والرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، وكان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و صدر الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآلية عمله، وبالرغم من ذلك لم تتجاوز حجم الاستثمارات خارج قطاع المحروقات 2.5 مليار دولار ، بعد تردد المستثمرين الأجانب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار، والتي تدرج مناخ الاستثمار في الجزائر في خانة المناخ غير الملائم، وتعزي هذه المؤسسات السبب في الرشوة و البيروقراطية الإدارية و مشكلة التمويل والعقار وعدم استقرار الوضع السياسي. ولهذا كان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر جد ضئيلة.

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

ب. **الشراكة الاجنبية:** في أفريل 2002 وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لعام 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط ، ويسعى هذا الاتفاق من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية ، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءاً من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، و بالتوافق مع اتفاقيات ال GATT 1994 والاتفاقيات متعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

بشكل عام فإن اتفاق الشراكة:

- يلغي القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات و الواردات بين الجزائر والجماعة عند بدء سريان الاتفاق.
- بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين ، كما لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم أو أثر مكافئ على الصادرات و الواردات بين الجماعة والجزائر، ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.
- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام ، وإذا حدث و تم تخفيض التعريفة الجمركية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن هذا المعدل هوا لذي يطبق .

5. برامج استثمارية عمومية:

نتيجة للمستويات المتدنية من التنمية بمختلف أنواعها التي أفرزتها العشرية السوداء وما رافقها من ظروف اقتصادية صعبة تمثلت على وجه التحديد في قلة الموارد المالية للدولة و قيود المؤسسات الدولية وبهدف تدارك التأخر التنموي الموروث، اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف الإصلاحات لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و تحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، لذلك شرعت السلطات ابتداء من سنة 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق العام) غير مسبوقة، وخاصة من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول، وذلك عبر برامج استثمارية عمومية موزعة على فترات فالأول و المسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار و هو ما يعادل تقريبا 7 مليار دولار أمريكي، أما الثاني فهو برنامج تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي و يسمى ببرنامج دعم النمو و الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار أي حوالي

114 مليار دولار، ثم يليها برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وأخيرا مشروع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي لا يزال قيد الانجاز 2015 إلى 2019 الذي حددت اعتماداته المالية في حدود 21.000 مليار دج أكثر من 262 مليار دولار هذا البرنامج سيواصل الاستثمارات التي تمت مباشرتها من قبل في قطاعات المنشآت والصناعة والسياحة والفلاحة.

المطلب الثالث: قانون النقد والقرض

جاء القانون رقم 17-10 كالأداة تعديل ذات طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن، حيث تمت صياغته ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية أحكام الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون القرض و النقد.

ويرخص هذا القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية ي وخلال فترة خمس سنوات للقيام بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي، والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي.

وتهدف الحكومة من خلال استحداث هذه الأداة لمنع العودة إلى المديونية الخارجية.

وكانت اتجاهات الدولة رفض خيار العودة الى الاستدانة الخارجية وركز هذا القانون على تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي لاسيما سندات القرض الوطني للتنمية لسنة 2016 وسندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن فوارق أسعار الوقود المستوردة والمياه المحلاة.

وتكتسي هذه الأداة غير التقليدية التي ستسمح للخزينة بتعبئة تمويلات استثنائية طابعا انتقاليا محدودا في مدة قدرها خمس(5) سنوات يكون استعمالها مؤطرا بشكل مضبوط وخاضعا لمتابعة متواصلة.

وتتم مراقبة تنفيذ الحكم موضوع هذا المشروع عبر متابعة معايير النجاعة من خلال إجراء سيتم اتخاذه عن طريق التنظيم.

كما ترمي الحكومة من خلال العودة إلى هذه الأداة أيضا إلى مرافقة برنامج اصلاحات اقتصادية والميزانية الذي سيفضي بفضل عقلنة النفقات العمومية وتحسين تحصيل الموارد الجبائية إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لا سيما تحقيق توازنات خزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وتتمم أحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 أغسطس 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بمادة 45 مكرر محررة كما يلي[1]:

"المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل حكم مخالف, يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ, بشكل استثنائي, ولمدة خمس سنوات, بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة
- تمويل الدين العمومي الداخلي
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.

يذكر أن الجزائر تواجه منذ ما يقارب اربع (4) سنوات صدمة مالية خارجية ناجمة عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية يترتب عنها انخفاض ملحوظ يفوق نسبة ال 50 في المائة من العائدات الناجمة عن صادرات المحروقات.

ولقد كان لهذا الانخفاض تأثيرا سلبيا من جهة على ميزان المدفوعات الذي سجل ابتداء من 2014 عجزا تفاقم في 2015 و2016 ومن جهة أخرى في ميزانية الدولة وذلك في ظرف تميز بمواصلة الجهود التنموية.

ونتيجة لذلك تم استهلاك كل الاحتياطات العمومية مما دفع بالخزينة الى تعبئة موارد إضافية من خلال اللجوء إلى قرض سندي وطني ي اين استفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم اقتطاعها من نتائج بنك الجزائر.

وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة في حاجة إلى التمويل بقيمة تفوق ال 500 مليار دينار بالنسبة لسنة 2017.

[1] القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 تتمم الامر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض.

وسيزيد بقاء الاسعار في الاسواق البترولية عند مستوياتها الحالية من حدة الضغوط على خزينة الدولة على الأمدين القصير والمتوسط، وبذلك تشكل هذه التصورات خطرا كبيرا على قدرات الدولة في مواصلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية علما أن السوق النقدية والمالية الداخلية تشهد انكماشا في قدراتها مما يحد من امكانيات تمويل الاستثمار الاقتصادي.

وكانت السلطات العمومية قد قامت بمنع اللجوء الى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، وعليه قررت اللجوء الى هذه الأداة التي تم استعمالها خلال السنوات الأخيرة عبر العديد من الدول.

يذكر أن هذه الأداة التي استعملت لأول مرة في اليابان في سنوات التسعينات، استعملت أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوروبا بعد الأزمة المالية العالمية التي برزت في 2007.

خلاصة الفصل الثاني:

لا شك في ان برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج، اذ يمكن القول انها اصبحت بمثابة المنشط الاول للقطاعات خارج المحروقات. غير ان ذلك يقابله الغياب شبه التام للجهاز الانتاجي المحلي، مما يعزز من تزايد حجم الاستيراد مستقبلا مع تواصل تنفيذ البرامج ليبلغ مستويات قصوى قد يصعب تحملها مستقبلا، وذلك مع تأكل احتياطي الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في مختلف النشاطات ومع عديد القطاعات في مشهد يعود بنا الى فترة الاشتراكية التي كانت تسود الاقتصاد الجزائري والتي كانت الخزينة فيها هي كل شيء، وبالتالي فصناع القرار ملزمون بالاهتمام اكثر بموضوع اعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية، والعمل على توجيهها وفق ما يمليه المنطق الاقتصادي وليس على اساس ما تمليه الحسابات غير الاقتصادية.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية القياسية لأثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

و يهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر مختلف متغيرات لسياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 ، وذلك من خلال تحليل معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو خارج المحروقات ومن ناحية أخرى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام ، إضافة إلى اختبار أثر السياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في إطار نموذج للنمو الداخلي باستخدام نموذج بارو بغية تحديد متغيرات السياسة الانعاش الاقتصادي الأكثر أهمية والتي تلعب دورا أساسيا في تفسير تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.

المبحث الاول: دراسة تحليلية للفترة 2001-2016

العينة وفترة الدراسة: مما لاشك فيه أن نوعية البيانات التي تلائم الجانب التطبيقي من جانب ودقتها من جانب آخر يعدان ركيزة أساسية في الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها والركون إليها في أي عمل، وهذه الدراسة تعتمد على الاستعانة الجانب التحليلي في توضيح اثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي بإستخدام نتائج سنوية ابتداءا من 2001 إلى غاية 2016 لتطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائر.

وبخصوص مصادر المعطيات فقد تم الاعتماد على احصاءات الديوان الوطني للإحصاء ONS و تقارير البنك الجزائر لسنوات مختلفة من 2002 الى 2016.

والجدول أدناه يوّضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2016 كما يلي:

الجدول XI : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 الوحدة(%)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5,2	5,9	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	9,6	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7	5,0	2,3
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,1	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,8	3,3
غلاف مالي (مليار دج)	525				4203					21214					7656	7383

المصدر: الديوان الوطن للإحصاء ONS، تقارير بنك الجزائر.

الشكل V: منحنى تطور معدلات النمو الاقتصادي

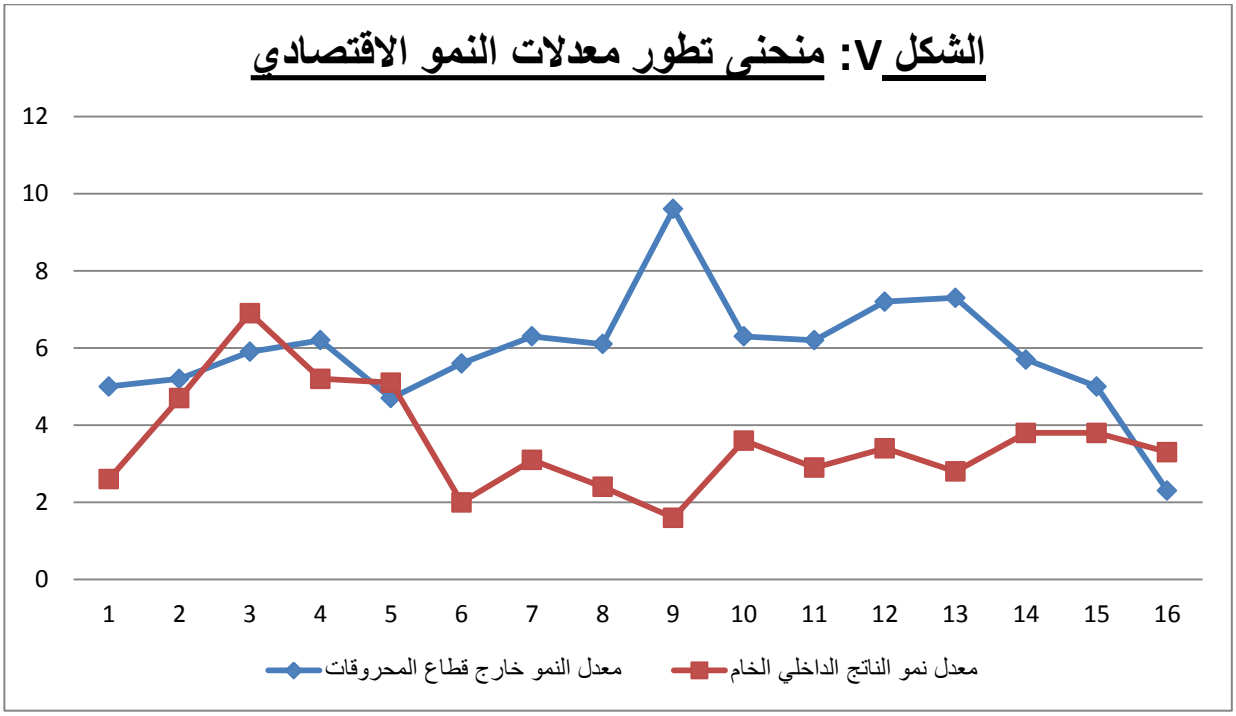

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول 3-1.

نلاحظ تطور معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

بعدما كان معدل النمو في الفترة من 2001-2004 في المتوسط هو 4.85% ومعدل النمو للفترة 2005-2009 في المتوسط هو 2.98% سجل ارتفاع ملحوظ في معدل النمو للفترة 2010-2016 في المتوسط هو 5.72%.

فالملاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003 والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن. في نفس الوقت يندرج هذا النمو في حدود توقعات الحكومة عند تقديمها للبرنامج. إلاّ أنّ هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يصمد طويلا، لأنّه شهد تراجع حاد سنة 2006 ليبلغ 2.0 % وعاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع جدا، ليبلغ 3.6% سنة 2010. ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات.

كما يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تراوح معدله في الفترة 2010-2016 في المتوسط 6.3% وتسجل انخفاض حاد سنة 2016 في حدود 2.3%. وبذلك يمكن القول، مبدئيا، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005 ، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006 ، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له ثم يتهاوى ليصل الى 2.3 % سنة 2016 بسبب الازمات الاقتصادية.

وانطلاقا من المنظور الكينزي فإنّ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، و على هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 على النمو الاقتصادي بالتطرق الى أهم القطاعات الاقتصادية.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2016 تبرز المساهمة القطاعية كما هو موّضح في الجدول التالي:

الجدول XII: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2016

السنوات	الصناعة	الفلاحة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات السوقية	الخدمات الادارة	المحروقات	المجموع
2001	8	10,5	9,1	23,5	12	36,7	100
2002	8,1	10,1	9,9	24,2	12	35,7	100
2003	7,3	10,6	9,2	22,9	11,4	38,6	100
2004	6,8	10,2	8,9	22,9	10,6	40,7	100
2005	5,9	8,2	8	21,5	8,9	47,4	100
2006	5,6	8	8,4	21	8,5	48,5	100
2007	5,4	8	9,4	21,8	9,1	46,4	100
2008	5	7	9,2	20,3	10,3	48,1	100
2009	6,2	10,1	11,8	25,4	12,9	33,6	100
2010	5,5	9	11,2	23	14,1	37,2	100
2011	4,8	8,6	9,7	21,4	17,3	38,2	100
2012	4,8	9,4	9,9	21,9	17,4	36,6	100
2013	5	10,7	10,6	25	16,5	32,3	100
2014	5,2	11,1	11,2	26,3	16,9	29,2	100
2015	5,4	11,6	11,5	27,2	17,4	18,8	100
2016	5,6	12,3	11,9	27,8	17,3	17,4	100
متوسط الفترة 2001-2016	**5,91**	**9,71**	**9,99**	**23,51**	**13,29**	**36,59**	

فمن خلال ما جاء في الجدول أعلاه نجد ما يلي:

القطاع الصناعي:

سجل هذا القطاع نسب مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام على طول فترة الدراسة 2001-2016 ، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 8.0 و7.3 % سنة 2003 وتواصل الانخفاض سنة بعد أخرى ، حتى وصل 5.0% سنة 2008 لتعاود الارتفاع الطفيف سنة 2009 وتسجل نسبة 6.2% ثم يعاود الانخفاض الى 5.6 % سنة 2016 والتي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية ، وعلى وجه الخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني

من حالات الإفلاس وتراكم الديون، واقتصار دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بقيمة منخفضة بالنسبة لحساسية القطاع. الا أنه تم مؤخرا الانطلاق في تجسيد 51 منطقة صناعية على مستور ربوع الوطن بغلاف مالي جد هام من أجل توفير العقار الصناعي.

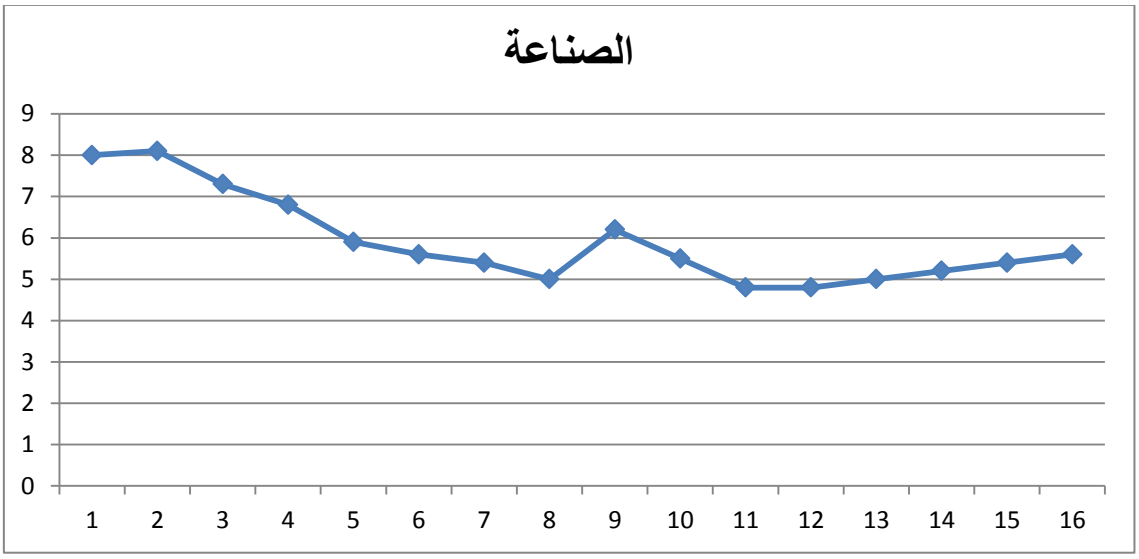

فبالرغم من الفرص التي أتاحها البرنامج التكميلي لدعم النمو ، إذ أن زيادة الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في جانبه العام أو الخاص مما أدّى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة ، والتجهيزات الصناعية.

القطاع الفلاحي:

خصص لهذا القطاع ما قيمته مبالغ مالية جد معتبرة ضمن برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على مدار الفترات 2001-2016 ، و قد حقق هذا القطاع على مدار هذه السنوات معدلات متذبذبة ارتفاعا و انخفاضا وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مقدرة ب 10.5% سنة 2001 ، إلاّ أنّ هذه النسبة انخفضت سنة2005 إلى 8.2 % ، لتعاود الارتفاع سنة 2009 بنسبة قدرها 10.1% ، ثم الانخفاض إلى 8.6 %سنة 2011 . في حين خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 200 مليار مليار دج، وبالرغم من هذا إلا أن معدلات النمو بقيت أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2001-2016.

قطاع البناء والاشغال العمومية:

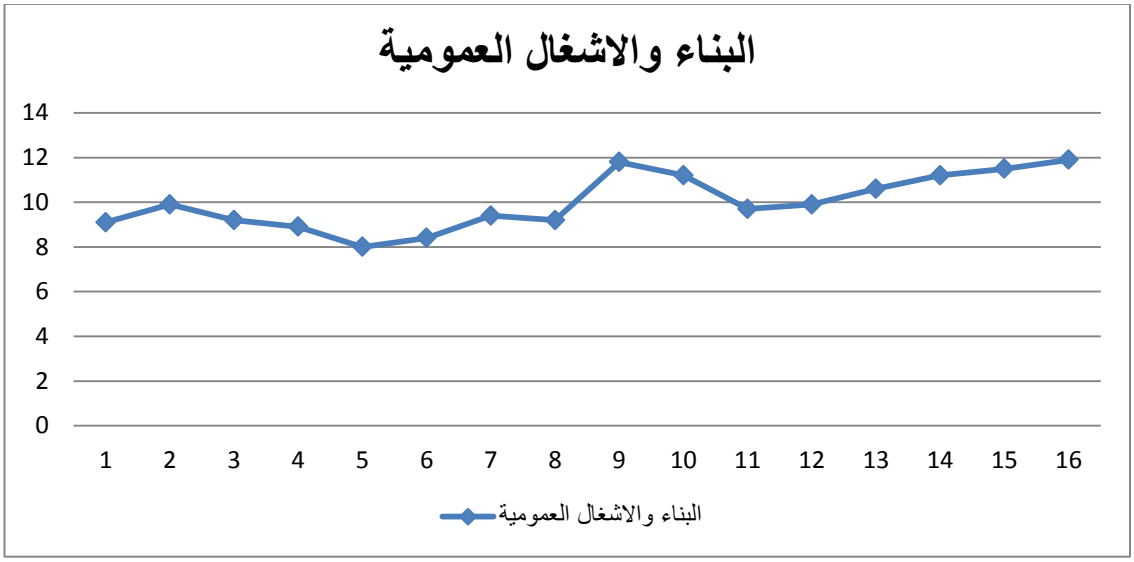

لقد استولى هذا القطاع على حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما انعكس إيجابا على هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004 حيث انتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 9.1% إلى9.9% إلى9.2 ثم8.9% في سنوات 2001-2002-203-2004 على التوالي.

يجدر الاشارة الى الانخفاض في النمو سنة 2004 يرجع لتأثر القطاع بزلزال ماي 2003 ، أين تمّ توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة.

و لقد تسبب التذبذب في إنتاج الإسمنت، و تموين السوق بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الإنجاز والتحكم في تكاليف الإنتاج. ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداء من سنة 2007 ، لتصل نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 11.9% ، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام المتوجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج السكن.

قطاع الخدمات:

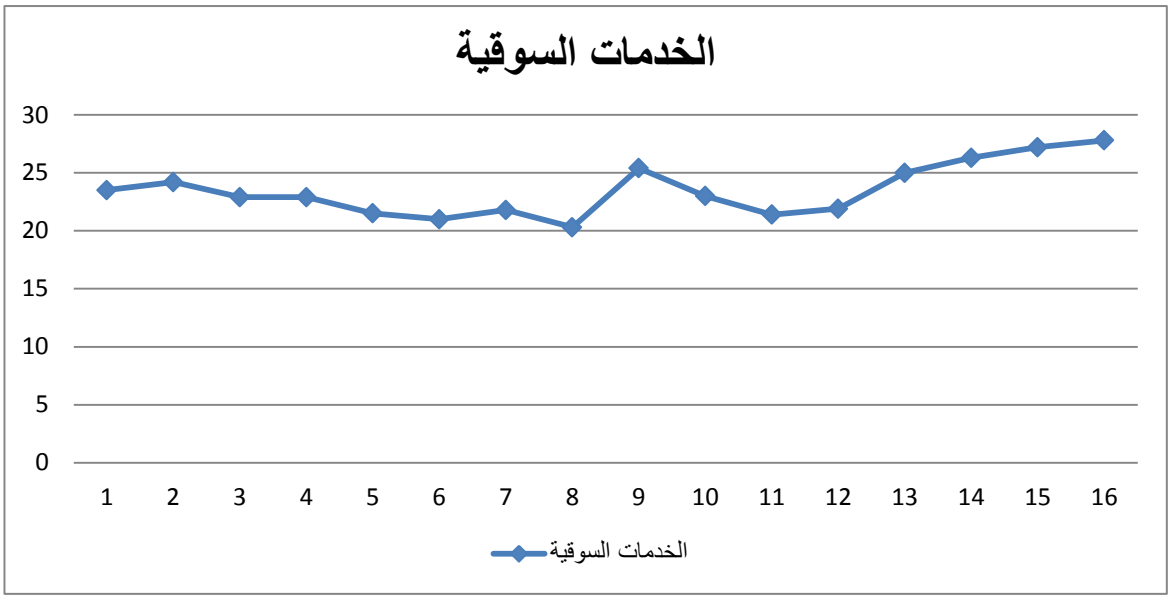

لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام ، بعد قطاع المحروقات ، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 23.5% سنة 2001 إلى 27.8 % سنة 2016 ولم تنخفض هذه النسبة دون 20.3% ، أي أنّه عرف تطور سريعا مقارنة بباقي القطاعات، لأن انفتاح مختلف الأسواق وتحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل و الاتصالات، وتطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات.

قطاع المحروقات:

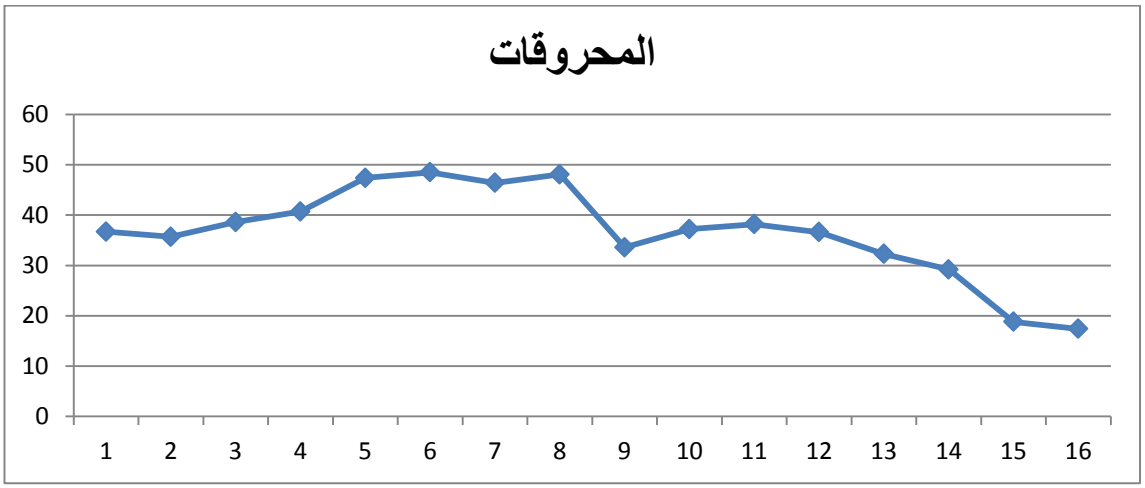

نلاحظ أنّ نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2001 كانت 36.7 % ، ثم انخفضت إلى 35.7 % سنة 2002 عيث تعود النتيجة السلبية لهذا الانخفاض إلى تفجيرات 11 سبتمبر التي فجرّت الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي أدت إلى انخفاض سعر البرميل بأربعة 4 دولار.

ثم يعاود الارتفاع سنة 2003 ، و يبقى محافظا على هذا الارتفاع حتى يصل 48.5% سنة 2006 ، ثم تنخفض نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2007 لتصل إلى 46.4% ، ثم تعاود الارتفاع ثم الانخفاض بنسبتي 48.1% و 33.6% في سنتي 2008-2009 على التوالي ليصل الى 38.2 % سنة 2011 ثم يتهاوى ليصل الى 17.4 % سنة 2016. ويرجع سبب هذا التذبذب الأخير إلى تداعيات الأزمة العالمية ، واختلالات العرض والطلب على البترول بالإضافة الى الحروب في كل من ليبيا وأزمة الايران...

كخلاصة في الجانب االتحليلي فإن برامج سياسة الانعاش الاقتصادي لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول إنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام 10.0 % في المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو متوسط قدره9.7 % خلال الفترة)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير الى المناخ ونسبة التساقط المسجلة في المواسم الفلاحية، وكذا قطاع الخدمات (بمعدل نمو متوسط قدره 23.5% خلال الفترة). ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 5.9%. وبذلك، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، نستنتج أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة)، وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت، على العموم، ضعيفة.

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا، مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية بإعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

سنحاول من خلال هذا إجراء النمذجة القياسية للنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2015 وذلك بالإستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ودراسة الوقائع، ومن ثمة محاولة تحديد أفضل نموذج والذي يتلائم والنظرية الإقتصادية والواقع العملي، ويكون متوافقا مع الإختبارات الإحصائية.

تقديم النموذج المستخدم: إن النموذج الاقتصادي الذي سنعتمد عليه في الدراسة مشتق من دالة الإنتاج، بحيث أن مستوى الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على عناصر الإنتاج المعروفة، كما أن هذه الدراسة تستند إلى نماذج النمو الداخلي وهي مستمدة من النموذج القياسي الكلي للاقتصادي بارو روبر سبق ذكره في الفصل الاول.

إن قيام الجزائر ببرامج إنفاقية موسعة خلال الفترة 2001-2015 هذا ما دفعنا الى اقتراح نموذج بارو Barro، الذي أضاف إلى دالة كوب دوغلاس الإنفاق العمومي على الهياكل القاعدية كمتغير مفسر لسلوك الإنتاج، وكما سبق الإشارة إليه في هذا النموذج فإن دالة الإنتاج تعطى بالصيغة التالية:

$$Y_t = AK_t^{\propto} L_t^{1-\propto} G_t^{1-\propto} \varepsilon_t \dots\dots\dots (1) \;\; Avec\; 0 <\propto< 1$$

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الإقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 مع إجراء بعض التعديل على هذه الصياغة، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

Yt: يمثل الناتج المحلي الخام PIB بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (بحسب تقديرات البنك الدولي)، والذي يستخدم كمعيار لإحتساب النمو الإقتصادي.

A: تمثل معامل الكفاءة الإنتاجية، والتي تقيس كفاءة العملية الإنتاجية لبلد ما أو قطاع ما في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

Lt: تمثل قوة العمل الفعلية في الإقتصاد، وتقاس بعدد ساعات العمل أو بعدد العمال، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد العمال كمقياس لعنصر العمل كنتيجة حتمية لصعوبة الحصول على ساعات العمل المنجزة في الإقتصاد ككل، وعليه نعتبر L قوة العمل الفعلية ممثلة في عدد المشتغلين من إجمالي القوى العاملة (إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS)

Gt: حسب بارو فهي تمثل النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس خزين المنشآت القاعدية العمومية، وعلى اعتبار أن الجباية البترولية تمثل المصدر الرئيسي لتغطية النفقات العامة في الجزائر، ونتيجة لكون الكمية المصدرة من النفط محددة مسبقا من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، فيبقى السعر هو المحدد الأساسي لحجم الإنفاق

على الهياكل القاعدية، والمعطيات مأخوذة بالدولار الجاري لمتوسط السعر اليومي للبرميل بالإستناد لتقارير منظمة الأوبك.

Kt: هو مخزون رأس المال.

فيما يخص قيمة معامل اهتلاك رأس المال δحسب الدراسات التي قامت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE حول الدول النامية والتي حددتها ب $\delta = 0.5$ ، أي الإهتلاك السنوي لرأس المال بمعدل ثابت 5%.

وعليه وبعد تحديد متغيرات الدراسة يمكن إعادة صياغة النموذج (01) على الشكل التالي:

$$Pib_t = AK_t^{\propto} L_t^{\beta} Poil_t^{\vartheta} e^{\varepsilon t} \dots\dots\dots (2)$$

و بإجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (2)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$LnPib_t = Ln\, A + \propto Ln\, k_t + \beta\, Ln\, L_t + \vartheta\, Ln\, Piol_t + \varepsilon_t \dots\dots (3)$$

الجدول XIII: تطور محددات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

Année	PIB مليار دج أسعار1980	Ln(PIB)	L مليون عامل	Ln(L)	Poil (برميل /دولار)	Ln(Piol)	K (مليار دج) أسعار 1989	Ln(K)
2001	263,92	5,58	5,198	1,65	24,74	3,21	1867,85	7,53
2002	278,7	5,63	5,462	1,70	24,91	3,22	1907,2	7,55
2003	298,77	5,70	5,741	1,75	28,73	3,36	1957,03	7,58
2004	311,61	5,74	5,981	1,79	38,35	3,65	2020,69	7,61
2005	329,99	5,80	6,222	1,83	54,64	4,00	2093,92	7,65
2006	335,61	5,82	6,517	1,87	66,05	4,19	2171,51	7,68
2007	347,02	5,85	6,771	1,91	74,66	4,31	2257,89	7,72
2008	353,96	5,87	7,002	1,95	98,96	4,59	2335,7	7,76
2009	359,62	5,89	9,472	2,25	62,35	4,13	2462,9	7,81
2010	372,57	5,92	9,736	2,28	80,35	4,39	2613,06	7,87
2011	383	5,95	9,599	2,26	112,92	4,73	2763,65	7,92
2012	395,64	5,98	10,17	2,32	111,49	4,71	2926,95	7,98
2013	406,72	6,01	10,788	2,38	109,38	4,69	3108,02	8,04
2014	422,17	6,05	10,566	2,36	99,68	4,60	3300,99	8,10
2015	441,21	6,09	10,594	2,36	52,79	3,97	3529,15	8,17

المصدر: ميهوب مسعود، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر، جامعة المسيلة، 2016–2017، بالاعتماد على معطيات ONS والبنك الدولي

بعد القيام بتقدير النموذج أعلاه للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات، المستقلة بالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تحصلنا على المخرجات التالية:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 06/27/18 Time: 12:02
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.115779	0.878854	1.269584	0.2304
LNK	0.571662	0.137863	4.146577	0.0016
LNL	-0.010269	0.114177	-0.089939	0.9300
LNPOIL	0.073889	0.025687	2.876547	0.0151

R-squared	0.962352	Mean dependent var	5.857190
Adjusted R-squared	0.952085	S.D. dependent var	0.149919
S.E. of regression	0.032817	Akaike info criterion	-3.772585
Sum squared resid	0.011846	Schwarz criterion	-3.583772
Log likelihood	32.29439	Hannan-Quinn criter.	-3.774597
F-statistic	93.72784	Durbin-Watson stat	0.781868
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 3-3

نلاحظ أن معامل متغير العمل β هو غير معنوي $Prop = 0.93 > 0.05$ بعبارة أخرى نقول أن متغير العمل لا يؤثر في الناتج الوطني الخام لذا نقوم بإعادة نقوم بإعادة تقدير النموذج ونتحصل على:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 06/27/18 Time: 12:03
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.185645	0.393671	3.011766	0.0108
LNK	0.560533	0.058230	9.626253	0.0000
LNPOIL	0.072903	0.022250	3.276472	0.0066

R-squared	0.962325	Mean dependent var	5.857190
Adjusted R-squared	0.956046	S.D. dependent var	0.149919
S.E. of regression	0.031431	Akaike info criterion	-3.905184
Sum squared resid	0.011855	Schwarz criterion	-3.763574
Log likelihood	32.28888	Hannan-Quinn criter.	-3.906692
F-statistic	153.2557	Durbin-Watson stat	0.762424
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 3-3

كما أن قيمة معامل التحديد R^2 0.9623= بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 96.23% عن العلاقة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة، أو بمعنى آخر فإن 96.23% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام سببها التغير في كل من مخزون رأس المال، وأسعار البترول.

يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج بإستخدام نسبة التباين المفسر إلى التباين غير المفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F بدرجات حرية k و n-k-1 حيث n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة:

$$H_0 = \beta_0 = \beta_1 = \cdots = \beta_k = 0$$

$$H_1 = \exists \text{ معامل } \neq 0$$

إذا تجاوزت الإحصائية Fc عند مستوى معنوية المجدولة عند α=0.5 نقبل الفرضية القائلة بأن مقدرات النموذج ليست جميعها مساوية للصفر وأن R2 يختلف جوهريا عن الصفر. في هذه الحالة يمكن القول أن للنموذج معنوية إحصائية.

وبالرجوع الى مخرجات برنامج Eviews نلاحظ بأن القيمة الفعلية لـ Fc=153.23 وهي معنوية كما أن احصائية فيشر $F\ stat = 0.000$ بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5% وهي تدل على أن النموذج الكلي مقبول.

يستعمل مقياس t ستيودنت لتقييم الأهمية الإحصائية لتكوين مقدرات معادلة الإنحدار المقترحة.

يهدف مقياس دربن واتسون إلى اختبار الفرضيات التالية:

لا يوجد ارتباط ذاتي $H_0: \rho = 0$

يوجد ارتباط ذاتي $H_1: \rho \neq 0$

حيث أن:ρ هو معامل الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

إن اختبار دربن واتسن يتم بمقارنة القيمة الفعلية أو المحسوبة dc لدربن واتسون حيث بالقيمة الجدولية dtab حيث توجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة (di , du) لعدد مشاهدات n وعدد متغيرات مستقلة k ومستوى معنوية α . وعليه وباستخدام جدول دربن واستن نجد (di=0.95 , du=1.54) عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات 15 وعدد المتغيرات المستقلة k =2 الذي نوضحه في الجدول التالي:

يوجد ارتباط ذاتي سالب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\propto)$	منطقة عدم التحديد	لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لا نرفض H_0	منطقة عدم التحديد	يوجد ارتباط ذاتي موجب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\propto)$
4 3.05		2 2.46	1.54	0 ***0.76*** 0.95

وبالرجوع إلى مخرجات Eviews نلاحظ بأن dc=0.76 وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد بأن dc ينتمي إلى المجال $[0-0.95]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء من الدرجة الاولى.

وعليه ولمعالجة الارتباط الذاتي بين الاخطاء نقوم بتقدير معامل الارتباط $\hat{P}$ على النحو التالي:

$$\hat{P}=1-\left(\frac{Dw}{2}\right)=1-(\frac{0.76}{2})$$

$$\hat{P}=0.72$$

وبإعادة تقدير النموذج بإستعمال المتحولة التي تأخذ الشكل التالي:

$$Ln(Pib)_t - P\ Ln\ (Pib)_{t-1} = Ln\ A\ (1-P) + \propto [Ln\ (k_t) - PLn\ (K_{t-1})\ ] + \vartheta[\ Ln\ (Piol_t) - PLn\ (Piol_{t-1})] + \gamma_t$$

وتصبح:

$$LnPib\ Corr_t = \grave{A}\ +\ \propto Ln\ K\ Corr +\ \vartheta\ Ln\ Piol\ Corr + \gamma_t \ldots\ldots (4)$$

بعد القيام بتقدير النموذج 4 ، وعليه نتحصل على المخرجات التالية:

Dependent Variable: LNPIBCORR
Method: Least Squares
Date: 06/27/18 Time: 12:22
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.586539	0.098619	5.947500	0.0001
LNKCORR	0.487792	0.043531	11.20552	0.0000
LNPOILCORR	0.001500	0.011067	0.135546	0.8946

R-squared	0.919714	Mean dependent var	1.672072
Adjusted R-squared	0.905117	S.D. dependent var	0.033810
S.E. of regression	0.010415	Akaike info criterion	-6.103807
Sum squared resid	0.001193	Schwarz criterion	-5.966866
Log likelihood	45.72665	Hannan-Quinn criter.	-6.116483
F-statistic	63.00521	Durbin-Watson stat	2.436285
Prob(F-statistic)	0.000001		

لا يوجد ارتباط ذاتي $H_0: \rho=0$

يوجد ارتباط ذاتي $H_1: \rho\neq0$

حيث أن: ρ هو معامل الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

نلاحظ أن معامل دربن واستن $d_c=2.43$ وهو يقع في منطقة لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نقبل H_0.

يوجد ارتباط ذاتي سالب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\propto)$	منطقة عدم التحديد	لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لا نرفض H_0	منطقة عدم التحديد	يوجد ارتباط ذاتي موجب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\propto)$
4	3.05	***2.43*** 2.46	1.54	0.95 0

لكن نلاحظ أنه حدث تغيير كبير في معالم النموذج الى درجة أن معلمة سعر البترول أصبحت غير معنوية Prob=0.89 ، عن هذا التغير المفاجئ في معالم النموذج ومعنوياتها يعود الى حجم عينة الدراسة صغيرة.

لأجل هذا إرتأينا إلى الاحتفاظ و إختبار النموذج السابق حتى وإن كان يوجد به إرتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى. حيث يبقى النموذج صحيحا ولكن ليس الأمثل ومنه يكتب النموذج رقم 3 على النحو التالي:

$$Ln\ Pib = 1.18 + 0.56\ Ln\ K + 0.072\ Ln\ Piol + \varepsilon_t$$

ويكتب النموذج النهائي لبارو 2 على النحو التالي:

$$\boldsymbol{Pib = e^{(1.18)}\ K^{(0.56)}\ Poil^{(0.07)}}$$

التقييم الاقتصادي للنموذج: إشارة الحد الثابت الموجبة A=3.21 والتي كما ذكر سابقا تمثل معامل الكفاءة الإنتاجية.

إشارة معامل مخزون رأس المال الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم وليس كابح للإنتاج، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة ب 0.5602 بما يعني أن أي إضافة في عنصر رأس المال بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.5602%.

إشارة معامل سعر البترول الموجبة والتي تتلائم والحركية الإقتصادية للدول المنتجة التي تعرف تطورا إيجابيا بالتزامن مع ارتفاعات المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة ب 0.07 بما يعني أن أي ارتفاع في

سعر البترول بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.07 %. فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 96.23 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام مفسرة من طرف مخزون رأس المال وأسعار البترول، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

واستنادا على ما سبق فإن النموذج المقدر مقبول من الناحيتين الإحصائية والإقتصادية، وهو ما يؤدي إلى اعتماده كنموذج مفسر لسلوك دالة الناتج المحلي الخام في الجزائر لكن ليس الأمثل.

وعليه وكخلاصة لما سبق فإن النمو الإقتصادي في الجزائر يتحدد بالأساس عن الزيادة النسبية في عنصري رأس المال، فأخذ منحنى أسعار البترول في التصاعد المستمر بداية من سنة 2001 وفي ظل التوقعات بعدم انخفاضها في المدى القصير والمتوسط دفع الجزائر إلى اعتماد سياسة انفاقية توسعية للفترة 2001-2015، تجسدت هذه السياسة في ثلاث برامج إنفاقية ضخمة اتجهت في معظمها إلى جهة البنية التحتية ورأس المال الإجتماعي وما تطلبته من زيادة في رأس المال والعمل، وذلك بدون أن يكون لها انعكاس واضح على القطاع الإنتاجي المباشر، وهو ما يشكل حسب رأينا نموا ظاهريا يزول بزوال الأسباب المحدثة له، فأي هزة في السوق النفطية العالمية سيكون لها آثار سلبية على النمو الإقتصادي في الجزائر، وهو ما يجعله نموا غير مستديم.

وعلى العموم وبالنظر إلى أهم المتغيرات المفسرة لسيرورة المنظومة المشكلة للإستقرار الإقتصادي، نجد أن التوجهات الخاطئة للسياسة الإقتصادية خصوصا خلال فترة الإنعاش الإقتصادي زادت من ارتباط الإقتصاد الوطني بالمتغيرات الخارجية وعمقت من الإختلالات الموروثة عن الفترات السابقة، مما يستدعي التوقف عند هذا الحد وإعادة رسم خارطة طريق جديدة تشكل فيها تنمية القطاعات الإنتاجية عنوانا لخطة تنموية أخرى بأكثر دقة والتزام في التنفيذ. وعليه باشرت الدولة في اعداد مخطط للتصدي مثل هذه التذبذبات والخروج من التبعية للمحروقات الذي نبينه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم :[1]

و حتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي، فإنّ الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في عدة مجالات لذا أشار **بيان مجلس الوزراء بتاريخ** 2017/06/14 إلى أنه بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة من قبل مجلس الوزراء الذي ترأسه الرئيس بوتفليقة كلف رئيس الدولة الحكومة بمواصلة تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد المصادق عليه

[1] بيان مجلس الوزراء بتاريخ 2017/06/14.

خلال السنة الماضية من طرف مجلس الوزراء بما في ذلك الجانب المتعلق بالإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وعصرنة النظام الجبائي والبنوك العمومية والسوق المالية.

وسيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي سيمتد إلى أفق 2030 على ثلاث مراحل تهدف الى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ6.5 بالمائة سنويا خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2030.

وستخصص المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) لبعث هذه السياسة التنموية الجديدة أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار و توافق (2026-2030) حيث سيستنفذ الاقتصاد في آخرها قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.

كما يعتمد هذا النموذج الجديد على سياسة مجددة للميزانية مع تحسين الجباية العادية وتجنيد الموارد المالية الاضافية من أجل مواجهة "أزمة أسعار النفط التي طال أمدها" وذلك بتشجيع الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية.

وترتكز هذه السياسة الخاصة بالميزانية على "تخفيض ملموس" في عجز الخزينة مع آفاق 2019 وكذا تجنيد الموارد الإضافية في السوق المالية المحلية مثل القرض السندي الذي تم إطلاقه في أبريل 2016.

أما بخصوص الاستثمارات فيهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تشجيع الاستثمارات العمومية خاصة تلك الموجهة للبنى التحتية التي لها أثر إيجابي على القدرات الانتاجية للبلد.

ويتعلق الامر كذلك بالاستثمار في القطاعات التي تتمتع بقيمة مضافة عالية مثل الطاقات المتجددة و الصناعات الغذائية والخدمات إضافة إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفة والصناعات البعدية للمحروقات والمناجم.

كما يعتمد هذا النموذج الجديد على استئناف انتاج المحروقات وتحفيز استحداث المؤسسات من خلال تحسين مناخ الاعمال وفتح قطاعات غير استراتيجية أمام الاستثمارات الخاصة والعمومية إضافة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ولدعم ديناميكية تحول الاقتصاد التي يسعى إليها النموذج الجديد تم اصدار قانون جديد للاستثمار قصد ضمان إطار تنظيمي ثابت وشفاف ومنسجم للمستثمرين وترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كما خضع القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من التغييرات من اجل دعم افضل لهذه الفئة من المؤسسات وكذا ترقية أرضية للمناولات.

إضافة إلى هذين الملفين التشريعيين تم تعزيز جهاز دعم المؤسسات بنصوص قانونية أخرى مثل قوانين التقييس والقياسة من أجل تحسين المنافسة بين المؤسسات الجزائرية.

وجاءت قوانين المالية المصادق عليها في السنوات الاخيرة لتعزز هذا المسعى مثل قانون المالية لسنة 2017 الذي أدرج تخفيفات وتحفيزات جبائية لصالح المؤسسات والاستثمار بصفة عامة.

ويسعى هذا القانون إلى المساعدة في تمويل المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية من خلال إعادة جدولة ديونها الجبائية على مدى لا يتجاوز 36 شهرا.

من جهة أخرى مدد القانون ذاته برنامج المطابقة الجبائية الطوعية إلى غاية 31 ديسمبر 2017 عوض 31 ديسمبر 2016. ويهدف برنامج المطابقة الجبائية الطوعية الذي تم إطلاقه ضمن قانون المالية التكميلي عام 2015 إلى تشجيع الاشخاص الماديين الناشطين في القطاع الموازي على تحويل اموالهم نحو البنوك مقابل ضريبة جزافية تقدر ب 7.%

كما أن مجلس الوزراء يشدد على ضرورة ترشيد الميزانية وتفادي اللجوء الى الاستدانة الخارجية

حيث أعطى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تعليمات للحكومة بمواصلة تنفيذ سياسة ترشيد الميزانية والحفاظ على السيادة الاقتصادية للبلاد بتفادي اللجوء الى الاستدانة الخارجية والتحكم أكثر في الواردات بهدف الحفاظ على احتياطات الصرف .

ولدى تدخله بعد المصادقة على برنامج عمل الحكومة أكد السيد بوتفليقة أن "التحديات الكبرى" التي تفرضها أزمة النفط تقتضي عدة أعمال منها المتعلقة بالمالية.

و في هذا الصدد أوصى بترشيد الميزانية وترقية التمويلات الداخلية غير التقليدية و الحفاظ على السيادة الاقتصادية للبلاد بتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والتحكم أكثر في حجم الواردات بهدف الحفاظ على احتياطات الصرف حسبما جاء في بيان مجلس الوزراء.

و تم تبني سياسة ترشيد الميزانية سنة 2016 لتقويم المالية العمومية في آفاق 2019 ومن ثمة شكل قانون المالية لسنة 2017 انطلاقة توجه مالي لسنوات 2019-2017 بهدف ضمان استقرار النفقات العمومية و الاستغلال الأمثل للموارد العادية في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

وبعد سنوات من الارتفاع المطرد للنفقات بفضل مداخيل قياسية للجباية النفطية اختارت الحكومة عقب التراجع الكبير لأسعار الخام منذ يونيو 2014 ترشيد الميزانية أي اعتماد براغماتية مالية.

وهكذا حددت الحكومة لسنوات 2017 و 2018 و 2019 هدفا مزدوجا يتمثل في ترشيد و تسقيف النفقات عند نفس مستوى 2015 أي في حدود 7.000 مليار دج متوقعة مرتقبة ارتفاعا سنويا بنسبة 11 بالمائة على الاقل من ناتج الجباية العادية.

و ينتظر أن يمنح هذا المسعى رؤية أوضح للسياسة المالية على المدى المتوسط و توازن لميزانية الدولة للتمكن من مباشرة تنفيذ اجراءات ملموسة لتنويع الاقتصاد انطلاقا من 2020.

ولكن في انتظار نتائج المقاربة الجديدة للميزانية وتعويض انخفاض مداخيل النفط التي تزود أكبر جزء من ميزانية الدولة دعا رئيس الجمهورية الحكومة إلى "ترقية التمويلات الداخلية غير التقليدية التي يمكن حشدها خلال سنوات الانتقال المالي" يضيف بيان مجلس الوزراء.

و كانت الحكومة قد أطلقت مبادرة أولى من نوعها سنة 2016 من خلال القرض المستندي للنمو الاقتصادي والذي سمح للخزينة العمومية بتحصيل قرابة 570 مليار دج من البنوك العمومية أساسا مما سمح بتغطية جزء من العجز المالي لسنة 2016.

و في إطار تعبئة التمويلات غير التقليدية فضلا عن الشراكة بين القطاعيين العام و الخاص التي تراهن عليها الحكومة كذلك فإنه ينبغي تفعيل بورصة الجزائر من خلال إدراج شركات أخرى لاسيما الشركات العمومية و تفعيل سوق القرض المستندي.

تفادي اللجوء الى الاستدانة الخارجية

أما فيما يخص الاستدانة الخارجية, فقد أعطى رئيس الدولة تعليمات صارمة للحكومة "بتفادي اللجوء الى الاستدانة الخارجية" مؤكدا على ضرورة الحفاظ على السيادة الاقتصادية للبلاد.

و كانت الجزائر قد لجات في 2016 الى طلب قرض بمبلغ 900 مليون أورو من البنك الافريقي للتنمية التي هي أحد المساهمين فيه و ذلك من أجل تمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية و الطاقوية.

و يعتبر الدين الخارجي للبلاد خليا ضعيف جدا مما يعزز من القدرة على التسديد حيث بلغت قيمة هذا الدين 3.85 مليار دولار في نهاية 2016 اي ما يعادل 2.45 % من الناتج الداخلي الخام .

كما اوصى الرئيس بوتفليقة من أجل الحفاظ على احتياطات الصرف ب "التحكم أكثر في حجم الواردات من السلع و الخدمات."

في هذا الصدد كان الوزير الاول عبد المجيد تبون قد اكد مباشرة بعد تنصيبه على راس الحكومة بان تخفيض الواردات يوجد في مقدمة اولويات قطاع التجارة.

و قد شرعت البلاد في انتهاج سياسة تقليص الواردات التي بلغت مستوى جد مرتفع (اكثر من 60 مليار دولار) و ذلك من خلال ادخال رخص الاستيراد مما سمح بتخفيض الواردات الى 46 مليار دولار سنة 2016.

اما نظام الرخص فقد تم إقراره منذ 2016 و شمل في المرحلة الاولى السيارات و الاسمنت و حديد الخرسانة.

و في سنة 2017 فان الحصص الكمية لاستيراد المواد و السلع في اطار رخص الاستيراد فتتعلق ب21 منتوجا صناعيا و فلاحيا و يتعلق الامر اساسا بالأخشاب و الخزف و لحوم البقر الطازجة و المجمدة و الاجبان و الليمون الطازج و التفاح و الموز و الشعير و الثوم و الذرى و فول الصويا و الفيتامين المعدنية المركزة و الامونيا متعدد الفوسفات و كذا الطماطم مضاعفة التركيز.

و لا تهدف هذه القيود في مجال الاستيراد فقط الى تقليص فاتورة الاستيراد و الحفاظ على احتياطات العملة الصعبة و انما ايضا لتشجيع استهلاك المنتجات المحلية.

و قد بلغت احتياطات الجزائر من الصرف في ابريل الاخير حوالي 109 مليار دولار مقابل 114.1 مليار دولار في نهاية 2016 و 144.13 مليار دولار في نهاية 2015 و 178.94 مليار دولار في نهاية 2014.

و بهذا المستوى من احتياطات الصرف مع نسبة منخفضة من الدين الخارجي فان الوضعية المالية للبلاد تبقى متحكم فيها رغم الازمة مما يتطلب الحفاظ عليها.

مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يدعو الى تثمين المحروقات و الطاقات المتجددة

كلف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الحكومة بالعمل على تثمين اكبر لكافة موارد البلاد وثرواتها لاسيما المحروقات و الطاقات المتجددة.

و دعا رئيس الجمهورية لدى تدخله عقب المصادقة على برنامج عمل الحكومة خلال مجلس الوزراء "الحكومة الى تثمين اكبر للموارد و الثروات التي تزخر بها البلاد لاسيما المحروقات الاحفورية التقليدية وغير التقليدية وكذا الطاقات المتجددة" حسبما ورد في بيان مجلس الوزراء.

و بالفعل تعتزم الجزائر تكثيف جهودها في مجال استكشاف المحروقات بغية الاستجابة للحاجيات الطاقوية للسوق الداخلية و كذا تعزيز مكانتها كفاعل موثوق في السوق الدولية.

و خلال السنوات الخمس المقبلة سيشهد انتاج النفط منحى تصاعديا لبلوغ 75مليون طن سنة 2017 و 2018 قبل الانتقال الى 77 مليون طن سنة 2019 و الاستقرار في حدود 82 مليون طن سنة 2020.

و بالتالي خصصت شركة سوناطراك ما بين 2015 و 2021 استثمارات سنوية تزيد عن 9 مليارات دولار لمشاريع الاستكشاف والاستغلال التي سمحت نتائجها الاولى بتسجيل ارتفاع في الانتاج منذ 2016 بعد عدة سنوات من التراجع.

و خلال سنة 2016 انتقل الانتاج الاولي للمحروقات من 196 مليون طن معادل بترول مقابل 191 مليون طن معادل بترول سنة 2015 بينما بلغت الاحجام المسوقة 163 مليون طن معادل بترول منها 108 مليون موجهة للتصدير و 55 مليون طن معادل بترول لتلبية الطلب في السوق المحلية.

و فيما يخص الغاز الطبيعي فان الانتاج الوطني مدعو لبلوغ 3ر141 مليار متر مكعب سنة 2017 ثم 144 مليار متر مكعب سنة 2018 و 150 مليار متر مكعب سنة 2019 و 165 مليار متر مكعب سنة 2020.

الى جانب الانتاج القبلي يشهد المجمع النفطي إعادة انتشار أكبر نحو الانتاج البعدي لقطاع المحروقات من خلال عدة مشاريع في مجالي التكرير و البتروكيمياء. و في مجال التكرير انطلقت سوناطراك في برنامج انجاز اربع مصانع للتكرير بطاقة 5 ملايين طن لكل واحد منها بكل من حاسي مسعود و تيارت و سكيكدة و ارزيو.

و فيما يخص الاستغلال الامثل لمنتوجات مصنع التكرير بسكيكدة و تثمينها تم اطلاق مشروعين اخرين هما مركب تكسير زيت الوقود بقدرة 5ر4 مليون طن من اجل رفع انتاج زيت الوقود و كذا مركبين لتحويل النافتا بقدرة 4ر3 مليون طن من اجل رفع انتاج البنزين.

و في مجال البتروكيمياء تجري شركة سوناطراك محادثات مع عدد من الشركاء الدوليين التقنيين لإنجاز في إطار الشراكة خمس مشاريع بتروكيميائية.

و يتعلق الأمر بمشروع مركب تكسير الإيثان و غاز النفط المميع بطاقة واحد مليون طن من الأثيلين و مشروع مركب إزالة الهيدروجين عن البروبان و إنتاج البوري بروبيلان (PDH PP) بطاقة 600.000 طن و مشروع مركب الميثانول و مشتقاته بسعة واحد مليون طن .

و يخص المشروعان الآخران مركب المطاط التركيبي و كذا مشروع مركب العجلات بطاقة انتاج تقدر ب 5 ملايين وحدة.

كما أطلق المجمع, في مجال البتروكيمياء دائما, ثلاثة مشاريع يتمثل الأول في مشروع إعادة تهيئة وحدة الأثيلين لمركب البتروكيمياء بسكيكدة لإنتاج 120.000طن من الأثيلين سنويا. و يتعلق الأمر أيضا بإنجاز مركب إنتاج ميثيل ثالثي بوتيل الإيثر (MTBE) بطاقة 200.000 طن سنويا و مشروع مركب الألكيل الخطي بنزن (LAB) بطاقة 100.000 طن سنويا .

الطاقات المتجددة : أولوية لتنويع الطاقة

إن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة الذي وضعته الحكومة ضمن أولوياتها الوطنية بهدف الحفاظ على الموارد الأحفورية و ضمان ديمومة الاستقلالية الطاقوية للبلاد م و تنويع مصادر الكهرباء, يتضمن أيضا إنتاج 22.000 ميغاواط من الكهرباء المتجددة في آفاق 2030 لتغطية السوق الداخلية إضافة إلى 10.000 ميغاواط إضافية للتصدير.

كما أن التطوير الواسع النطاق للفولطية الضوئية و الطاقات المولدة بالرياح سيرافقه على المدى المتوسط إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية إضافة إلى توليد الطاقة المشترك و الكتلة الحيوية و الطاقة الحرارية الأرضية.

و هكذا ينتظر أن تمثل الطاقات المتجددة 27 % من الإنتاج الإجمالي للكهرباء في 2030 و ضعف القدرة الحالية للحضيرة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

و سيسمح هذا الهدف بتقليص أزيد من 9% من استهلاك الطاقة الأحفورية في آفاق 2030 و ادخار 240 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي 63 مليار دولار خلال 20 سنة.

وقد حقق القطاع لحد الآن 400 ميغاواط من انتاج الطاقات المتجددة عبر المحطة الهجينة لتوليد الكهرباء بحاسي رمل (100 ميغاواط) و محطة الطاقة الشمسية النموذجية بغرداية (1,1 ميغاواط) إضافة إلى 22 محطة كهربائية شمسية بطاقة 343 ميغاواط عبر ولايات الوطن.

كما سيتم إطلاق مناقصة وطنية و دولية لإنتاج 4.000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة مع دفتر شروط يلزم المستثمرين الوطنيين و الأجانب بإنتاج و ضمان التركيب المحلي للتجهيزات الصناعية لإنتاج الطاقات المتجددة و توزيعها لاسيما الصفائح الفولطية الضوئية .

هذا أهم ماجاء به البيان الذي يعتبر حتمية من أجل النهوض باقتصاد قوي.

الخلاصة الفصل الثالث:

قمنا في هذا البحث بمحاولة إجراء دراسة قياسية لتأثير سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 باستخدام دالة النمو المطورة من طرف بارو ،(Barro 1991)حيث اعتمدنا على عناصر النمو المتمثلة معدل النمو الناتج الداخلي الخام و معدل النمو خارج قطاع المحروقات، كما تم إدراج معدل التركيبة المضافة كمؤشر للاستقرار الاقتصادي (مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2016) والتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام في كل من مخزون رأس المال، والعمل وأسعار البترول. وبعد تقدير النموذج لاحظنا أن النموذج مقبول اقتصاديا ومعنويا، كما اكتسب متغير معدل النمو الإشارة المتوقعة له مما يعني أن له أثر موجب على النمو الاقتصادي.

وفيما يخص دراسة التحليلية توصلنا إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن الزيادة في لإنفاق الحكومي تقود إلى نمو اقتصادي والعكس صحيح. كما أن النموذج يتضمن آلية تعديل أو تصحيح خطأ التوازن، وبالتالي فهو يرتبط بمحدداته بعلاقة تكاملية مشتركة ويتأثر إيجاباً حجم الإنفاق الحكومي وسياسة الانعاش الاقتصادي المنتهجة والذي كان معنويا، مما يتضمن وجود علاقة توازنية بحيث تبقى هذه السياسة عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار المحروقات، هذا وقد ظهرت هذه النتائج متفقة مع المنطق الاقتصادي، ومؤيدة لبعض الدراسات التطبيقية المماثلة.

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى الدور الفعال والمهم الذي تلعبه سياسة الدولة في الجزائر منذ تطبيق الاصلاحات والسياسات المتبعة وذلك بغية تعزيز النمو الاقتصادي كما أن الأثر الاقتصادي لبرنامج الإصلاح يتباين من مؤشر إلى آخر، إلاّ أنه و رغم الإيجابيات التي تحققت نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض السلبيات التي تحول دون الحد من مظاهر الاختلال المختلفة:

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي و بالتالي يتبيّن لنا أهمية وضرورة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة، بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة أو في تمويل صناعات منكوبة.
- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع الفلاحة، فهو قطاع متخلف وهو يتسم بضعف هياكل تنظيمه وتسييره كما يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات في المناخ.

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي ، الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع ، تحديد الأسعار...)، و بذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى الأسواق الدولية.

تسعى الجزائر من خلال تنفيذها لبرامج بمخصصات مالية ضخمة إلى تخطي أثار الأزمة البترولية التي عاشتها الجزائر، وذلك من خلال تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة بمعدلات نمو مرضية، حيث كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج الخماسي واضح في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن هذا النمو عرف تباين من قطاع اقتصادي إلى قطاع أخر حيث يظهر هذا النمو جليا بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات واللذان تميزان أيضا بمساهمتها الكبيرة في جانب التشغيل، بينما إنتاجية المال العام في القطاع الصناعي تبقى غير كافية خاصة كونه عجز عن استيعاب الطلب المتولد عن زيادة الإنفاق العام والذي ترجم بتطور حجم الواردات خلال نفس الفترة كضرورة لامتصاص هذا الطلب.

و تخلص الدراسة إلى أنه مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها)، لا يزال بعيد المنال. وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. كما أن البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا (المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق) تشجع أكثر على البحث عن مصادر الريع، بدلا من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة.

خـــاتمة

خـــاتمة:

لقد تغير مسار دور الدولة في الاقتصاد و أصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي و إدارة الطلب الكلي بهدف رسم آثار ايجابية على الناتج المحلي والحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي.

فعلى المستوى النظري لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي و بالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة لسياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة، ويعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني و التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي. كما تساهم برامج الإنفاق العام على البنية التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية و الإنتاجية في زيادة الاستهلاك و القدرة الإنتاجية للمجتمع.

ويمكن القول أنّ عيوب التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية الكبيرة التي يولّدها قطاع المحروقات، لكن بمجرد انخفاض الأسعار انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني واتضحت هشاشته على إثر الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986.

وخاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بداية من سنة 1988 ، من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص، وأبدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد وتفضيل أدوات السوق على الأدوات الإدارية.

تشير نتائج الدراسة المتعلقة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول في الآجال المحددة، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية، و ضعف سياسات الاقتصاد الكلي.

كما أن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها

القطاع التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى إرتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص كفاءة و فعالية القطاع الصناعي وعدم مسايرة المنظومة المصرفية و الأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي. وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تمّ بدأه في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

واجابة على الاشكالية المطروحة نقول أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو قائم بحيث لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة).

كما أن النتائج السابقة تثبت صحة الفرضيات المصاغة في مقدمة هذه الدراسة وعليه:

الفرضية الأولى: تساهم كل من النفقات العامة للدولة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر أثبتتها الدراسة التحليلية من حيث أن مساهمة الدولة في تحقيق البرامج يتطلب الموارد المالية وهو ما سخرته الدولة الجزائرية وهو مرتبط بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الثانية: الإيرادات النفطية لها أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أثبتت الدراسة القياسية صحتها من حيث أن سعر البترول بقي يؤثر على النمو وهو ما يجعل الفوائض المسجلة ظرفية وغير مستدامة.

الفرضية الثالثة: ضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي مرتبط بالنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة و في ظل جمود محلي للآلة الإنتاجية نقول أنه لن تستطع الرفع ناتج المحلي.

إن تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها، كما أن ضمان نجاح هذه الإستراتجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق أسيا.

إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر.

الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي من خلال أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار للقطاع الصناعي الخاص بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتطوير الإدارية الحكومية من أجل القضاء على البيرقراطية.

يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة انهيار أسعار المحروقات.

إن وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل إعداد وتنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية سيؤدي إلى إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاه هذه البرامج، كما أن إشراك الخبراء والباحثين الإقتصادين في تقييم هذه السياسات سيساهم في تحديد نقائصها ،وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.

المراجـــــــــع

الكتب

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
2. اسماعيل شعباني ، التنمية الاقتصادية ، دار هومة ، الجزائر ، 1997.
3. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
4. مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ،دار وائل للنشر ،الاردن الطبعة الأولى، 2007.
5. مدني بن شهرة، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية–"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،الطبعة الأولى2009.
6. محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
7. محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر ، 2002.
8. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، 2000.
9. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.
10. عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة، السعودية، 2007.
11. عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.
12. خالد محمد السواعي،"التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006.

الرسائل الجامعية وأبحاث:

1. بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية–"، جامعة سطيف1، مارس 2018.
2. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013-2014.
3. طاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 00 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004.
4. كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013.
5. كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010.

القوانين وتقارير:

1. الامر رقم 74-68 المتضمن المخطط الرباعي الثان.
2. القانون رقم 80-11 الصادر بتاريخ 1980/12/13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد51 سنة 1986.
3. قانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، سنة 1984.
4. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، سنة 1990.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.
6. بيان لمجلس الوزراء بتاريخ 2017/06/14.
7. تقارير الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz.
8. تقارير بنك الجزائر من 2002-2016، http://www.bank-of-algeria.dz.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 3rd ed.; Tata McGraw-Hill Education Private Limited; New Delhi; India; 2010.
2. T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07.
3. Taradas Bandyo Padhyay ; " On measuring economic development " ; in Subrata Ghatak and Paul Levine (eds.); Development Macroeconomics :Essays in memory of Anita Ghatak ; Routledge ; London and New York; 2009.

ملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة إنفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج تنموية خلال الفترة 2001-2014، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسن العوائد النفطية ، و قد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

و قد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير لسياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، و يعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء والهياكل القاعدية و قطاع الخدمات ، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية.

Résumé

L'Algérie a renforcé son intérêt pour la croissance économique récente en contribuant à l'amélioration du niveau de vie et en adoptant une politique d'expansion expansionniste qui utilise diverses formes de dépenses en mettant en œuvre des programmes de développement pendant la période 2001-2014. Cette étude vise à clarifier l'impact de la politique de relance économique sur la croissance économique en Algérie en suivant la politique de dépenses en Algérie et sa contribution à l'amélioration des taux de croissance économique.

L'étude a conclu qu'il ya l'impact de la politique de la reprise économique sur la croissance économique en Algérie grâce à la relance de la demande globale mais elle reste faible effet et limité car elle ne touche pas tous les secteurs de l'économie, en particulier secteurs productifs tels que le secteur de l'industrie, qui est le pilier de l'économie, et cela est dû à la faiblesse de système flexible de production locale et son incapacité à absorber générés par la forte demande des dépenses publiques, alors que la croissance a été limitée au secteur des hydrocarbures principalement par la construction et le secteur du secteur des structures et services de la base, où les taux de croissance restent les otages de ce qui se passe dans le secteur des hydrocarbures en raison d'être affecté par toute l'amputation de la crise Etat.